الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٦٤
المعقودة يوم الأربعاء
٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيدة فريشيت (كندا)
(نائبة الرئيس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٣٣ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية

(أ) **تقرير الأمين العام** (A/48/264 و Add.1, Add.2 و Add.2/Corr.1و A/dd.3 و Add.4)

(ب) **مشروع قرار** (A/48/L.28)

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إن المناخ الدولي المؤاتي الذي يسود حقبة ما بعد الحرب الباردة يتيح فرصة فريدة لاختبار قدرة الأمم المتحدة على بلوغ عالم خال من الصراعات وقائم على العدل وحكم القانون. ومع التغيرات الأساسية الحالية على الساحة الدولية تجدد الأمل بأن الأمم المتحدة ستكون قادرة في نهاية المطاف على العمل على نحو سلس وفعال كما توخى مؤسسوها. وتستهدف الجهود المبذولة حاليا من أجل إعادة تشكيل هيكل الأمم المتحدة وتجديد نشاطها تزويد المنظمة بالآليات التي تحتاج إليها لصون وتعزيز الدور والمصداقية اللذين اكتسبتهما بعد أزمة الكويت. إن اتخاذ قرار باعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة بشأن إعادة تقييم تكوين مجلس الأمن يجب أن ينظر إليه في هذا السياق. فمجلس الأمن، وهو الهيئة الرئيسية في الأمم المتحدة المعهود إليها بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين، بحاجة إلى أن يتكيف مع الظروف الجديدة.

إن استعراض أداء مجلس الأمن في السنوات المضطربة الأخيرة يوحي بأنه لا يزال على المجلس أن يمسك بزمام مسألة الوفاء بمسؤولياته على النحو الذي حدده مؤسسو المنظمة. وكما أعلنا في مناسبات سابقة فإن المجلس لم يكن قادرا على معالجة كل الصراعات الاقليمية على النحو السريع والفعال الذي تستوجبه أحكام المادة ٢٤ من الميثاق. فقد واصل المجلس تطبيق معايير مزدوجة في تناوله القضايا المتصلة بالسلم والأمن في بقاع العالم المختلفة.

ويعتبر الافتقار إلى الشفافية في عمل المجلس عيبا آخر. كما أن السرية في عمل المجلس تتنافى وروح الانفتاح والديمقراطية في الأمم المتحدة. وهذا يتطلب كما لاحظ الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، أكبر قدر من التشاور والمشاركة والاشتغال من

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.64
20 January 1994

ARABIC

93-87265(A)

جانب جميع الدول، كبيرها وصغيرها، في أعمال المنظمة.

وتقتضي زيادة عضوية الأمم المتحدة توازنا جديدا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. فلا يمكن ولا ينبغي إبقاء الجمعية العامة على هامش الأحداث في المجالات التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان للتهديدات.

إن هذه العيوب إلى جانب الزيادة في عضوية الأمم المتحدة تقوي الحجة الداعية إلى إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن. إلا أنه ينبغي التأكيد على أن العضوية الموسعة للمجلس ليست غاية في حد ذاتها، بل هي بالأحرى وسيلة لتحسين الأسلوب الذي يؤدي به المجلس عمله ويفي به بمسؤولياته. وفي رأينا أن أي تغيير في تكوين المجلس يجب أن يلبي المعايير التالية: الحفاظ دائما على مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الذي هو حجر الزاوية للمنظمة؛ ومراعاة مبدأ التوزيع الجغرافي العادل الذي يجسده الميثاق؛ وإقامة آلية تناوب لتمكين جميع الدول المحبة للسلام من أن تصبح أعضاء في المجلس وأن تشارك في أنشطته؛ وضرورة تقيد أعضاء المجلس دائما - شأنهم في ذلك شأن أي أعضاء آخرين في المنظمة - بأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي.

ويجب مواصلة تطبيق نظام تصويت الجمعية العامة بمنح الثقة للأعضاء غير الدائمين في المجلس كما تقتضي الفقرة ٢ من المادة ٢٣ بوصفه آلية للضبط والتوازن. ويجب المحافظة على هذه الآلية وتطبيقها كذلك على من يمكن أن يصبحوا أعضاء جدد.

إن الهدف الخاص بجعل المجلس يتواءم مع الظروف الجديدة لا يمكن أن يتحقق بمجرد إعادة النظر في تكوين المجلس؛ فلابد من أن تصاحب ذلك تدابير لتحسين أساليب عمله . ولمعالجة هذه الشواغل، يجب إعادة النظر كذلك في النظام الداخلي للمجلس.

إن الوقت قد حان لاستعراض تلك الآلية غير الديمقراطية لصنع القرار في مجلس الأمن. وأعني بذلك سلطة النقض. إن هذا الإجراء الذي أدخلته الدول المنتصرة في عام ١٩٤٥ قد فقد سبب وجوده نتيجة للتغيرات الجذرية في العلاقات الدولية. ولذلك ينبغي أن تلغى سلطة النقض وأن يحل محلها إجراء ديمقراطي لصنع القرار.

أود الآن أن أعقب على الجوانب الإجرائية للمهمة الهامة المتمثلة في زيادة عضوية مجلس الأمن. إننا نرى أنه ينبغي إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية فيما بين الدورات لدراسة المقترحات المختلفة التي ترد من الدول أو التي تقدم إلى الفريق العامل بشأن زيادة عضوية المجلس وتحسين طرق عمله. وينبغي أن يكلف الفريق العامل بتقديم توصيات بالاقتراحات المقبولة بشكل عام بشأن التكوين المقبل للمجلس وكذلك بشأن طرق عمله.

أخيرا أود أن أؤكد لكم سيدي الرئيس أن وفد جمهورية ايران الاسلامية سوف يتعاون على نحو بناء في الاضطلاع بالولاية التي أنيطت بالجمعية العامة.

السيد باك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يرى وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه ينبغي إعادة تشكيل الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مجلس الأمن حتى يتمكنا من أداء مهامهما في توطيد السلم والأمن الدوليين.

وفي ظل الظروف التي تغيرت تقع على عاتق المجتمع الدولي مهمة مشتركة تتمثل في بناء عالم جديد مستقل وسلمي ومزدهر على كوكبنا، لتلبية احتياجات عصر جديد يسوده التقارب والتعاون. وحتى تفي الأمم المتحدة بتعهداتها ومسؤولياتها أمام التاريخ والبشرية، ينبغي أن يعاد تشكيلها على أساس ديمقراطي.

لقد انتهت الحرب الباردة ولكن هيكل الأمم المتحدة في عصر الحرب الباردة لم يتغير على الرغم من التحديات الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. وبغية التكيف بفعالية مع الحقائق المتغيرة والتحديات الجديدة ينبغي إعادة تشكيل مجلس الأمن على نحو ديمقراطي، كما ينبغي تعزيز وظائف الجمعية العامة.

واصلاحا لمجلس الأمن على أساس ديمقراطي، ينبغي أن يسمح لجميع الدول الأعضاء أن تمارس سيادتها بالكامل وعلى قدم المساواة بصرف النظر عن اختلافها في الحجم، وسواء كانت قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة. إن جميع الأمم المتحدة أعضاء متساوون في المجتمع الدولي ولهم حقوق متساوية. إن بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى التي تشكل غالبية أعضاء الأمم المتحدة تسهم اسهاما كبيرا في حل القضايا الدولية الرئيسية.

ينبغي أن يعاد النظر في تكوين مجلس الأمن وفي ممثيله وأن يجرى تعديله مع الاهتمام على نحو خاص بتلك الجوانب. ففي التكوين الحالي لمجلس الأمن نجد أن منطقتي شرق أوروبا وغرب أوروبا تشغلان تقريبا نصف المقاعد، وأن بلدان عدم الانحياز ليس لها مقعد دائم. وينبغي إجراء توسيع في عضوية مجلس الأمن تمشيا مع الزيادة الحاصلة في عضوية الأمم المتحدة، كما ينبغي أن توزع مقاعد مجلس الأمن على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

ولتحقيق ذلك التمثيل الجغرافي العادل، بعد زيادة عدد الأعضاء، ينبغي اعطاء مقعدين أو ثلاثة مقاعد من المقاعد الجديدة لكل منطقة من مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وينبغي أن تخصص مقاعد دائمة في مجلس الأمن للبلدان غير المنحازة.

وفي المناقشات الخاصة باعادة هيكلة مجلس الأمن ينبغي أن نولي الاهتمام إلى إعادة النظر في العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ووظائف كل منهما في ضمان تحقيق السلم والأمن الدوليين على نحو فعال. ونظرا لأن مجلس الأمن يتخذ التدابير والإجراءات بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة، فينبغي أن يكون مسؤولا أمام الجمعية العامة عن قراراته السياسية الرئيسية.

وفي نفس الوقت من الضروري اتخاذ تدابير معينة للسماح للجمعية العامة أن تتناول بدورها قضايا رئيسية متصلة بالسلم والأمن الدوليين وذلك لكفالة التوازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وينبغي التعبير عن وجهات نظر مجموع أعضاء الأمم المتحدة في عملية صنع القرار فيما يتعلق بالسلم والأمن الدوليين. ولذلك يؤيد وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية انشاء فريق عامل تشارك فيه جميع الدول الأعضاء لبحث اصلاح مجلس الأمن.

ويأمل وفدي أن تكون عملية اعادة هيكلة المنظمة وبصفة خاصة اصلاح مجلس الأمن قد تحققت بحلول الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة على نحو يتفق مع مصالح الأعضاء كافة، حتى يمكن للأمم المتحدة أن تسهم على نحو أكثر فعالية في كفالة السلم والأمن الدوليين.

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يرحب وفدي بهذه الفرصة التي أتيحت له للمشاركة في هذه المناقشة الهامة لموضوع التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ونود في البداية أن نتوجه بشكرنا وتهانينا للأمين العام لتقريره الذي يشكل أساسا مناسبا لمتابعة مناقشة هذا الموضوع الهام للغاية.

لقد أحاط وفدي علما بالاسهامات التي قدمتها حتى الآن الدول الأعضاء الأخرى بشأن هذا البند، ونعتقد أنه حان الوقت لاصلاح مجلس الأمن وإن هذا الاصلاح يجب أن يكون جزءا من عملية الاصلاح العام لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

لقد أنشىء مجلس الأمن لكفالة الصيانة الفعالة للسلم والأمن العالميين، ولمنع تصاعد الصراعات وتحولها إلى حروب عالمية جديدة. وفي ذلك الوقت كان عدد أعضاء الأمم المتحدة أقل من ثلث عدد أعضائها في الوقت الحالي. وحدثت آخر زيادة في عضوية مجلس الأمن في عام ١٩٦٣ عندما ارتفع عدد أعضاء المنظمة الى ١١٣ عضوا. واليوم تقترب الأمم المتحدة من العالمية وقد أصبح عدد أعضائها ١٨٤ بلدا.

ومن ثم، نعتقد إعتقادا راسخا بوجود إتفاق تام بين الدول الأعضاء في هذه القاعة على ضرورة توسيع نطاق مجلس الأمن لتحقيق تمثيل منصف والتعبير من خلال التمثيل على أساس إقليمي عن الطابع والنطاق الجغرافيين والسياسيين، وبينما يوجد اتفاق عام بشأن مجلس أمن موسع، يعتقد وفدي أن من الضروري إجراء مشاورات ومناقشات على نطاق واسع للتوصل إلى صيغة تحظى بالقبول الواسع النطاق بشأن التمثيل المنصف والمشاركة في مجلس الأمن.

وحكومتي تدعم وتشارك الدول الأعضاء في إقرارها بأن مسألتي التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عضويته تشكلان مكونا هاما وجزءا لا يتجزأ من إصلاح منظومة الأمم المتحدة في مجموعها بغية أن تصبح أكثر استجابة لضرورة أن يكون عالم ما بعد الحرب البادرة عالما أفضل وأكثر أمنا.

ويسلم وفدي بأن مسألة توسيع نطاق مجلس الأمن لا يمكن حسمها دون التصدي لمسألة إجراءات التصويت، والأهم من ذلك، لا يمكن حسمها دون تعديل حق النقض القائم حاليا للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وبالتالي نرحب بالمشاورات الواسعة النطاق الجارية بين الدول الأعضاء من أجل التوصل إلى صيغة

مقبولة لإجراءات للتصويت معدلة تتماشى مع الأوقات السريعة التغير.

ونحن نتطلع إلى المزيد من المناقشات بشأن هذه المسألة ونأمل أن يتم التوصل إلى نتيجة مقبولة بحلول ١٩٩٥ للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي الإقتراح بانشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في كل جوانب مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وأمور أخرى متعلقة بالمجلس.

وفيما تجتاز الأمم المتحدة أعتاب حقبة جديدة في القرن الحادي والعشرين، فإن قرارات مجلس الأمن الذي سيتم توسيعه على نحو يحقق التمثيل المنصف لأعضاء الجمعية العامة ستضفي الشرعية على هدفه الأساسي المتمثل في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عضويته المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ الدورة الرابعة والثلاثين ليست بمسألة جديدة. ومع ذلك، منذ الدورة السابعة والأربعين، اتجه رأي معظم الوفود إلى أن الوقت قد حان لزيادة عضوية مجلس الأمن للاستجابة للحالة الدولية الجديدة وللزيادة في عدد الدول الأعضاء.

ومثلما ذكر وزيرنا للشؤون الخارجية الجمعية العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر الماضي من فوق هذه المنصة، فإن فرنسا تتفهم وتؤيد تطلعات بعض شركائها الى ممارسة مسؤولياتهم الدولية بمزيد من الفعالية. ونؤمن أيضا بأن الزيادة في عدد أعضاء المنظمة تطرح ضرورة التفكير في توسيع نطاق المجلس، على أن تراعى الشواغل المشروعة الخاصة بالتوازن الجغرافي وضرورة الحفاظ على قدرة المجلس على العمل بفعالية على وجه السرعة. والتوازن المقرر وفقا للمادة ٢٣ من الميثاق، المعدلة بموجب القرار المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، والذي دخل حيز النفاذ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٦٥، إعمالا للإجراءات المحددة في المادة ١٠٨ من الميثاق، قد تصدى حتى الآن على نحو مرض للشواغل الخاصة بالإنصاف والفعالية. وعلى مر السنوات القليلة الماضية قد تسنى لمجلس الأمن أن يؤدي على وجه حسن المهمة المسندة إليه بموجب الميثاق.

ونرى أيضا أن إسهام مجلس الأمن في صون السلم لم يكن أبدا على هذه الدرجة من الأهمية، وأنه يمثل أحد العوامل الرئيسية وراء مصداقية الأمم المتحدة في العالم اليوم. ومما من شأنه أن ينطوي على أنه في اللحظة التي أمكن لروح الميثاق أن تحترم حقا فيها للمرة الأولى، تصبح مبادئ الميثاق موضع إعتراض غير مباشر.

ومن الصحيح أيضا أن علينا أن نتجنب الإشتباه في أن هذه المنظمة لا تأخذ في الإعتبار بالقدر الكافي زيادة عدد أعضائها والخطورة المقترنة بذلك بشأن إحتمال ألا نفهم على نحو واف التعقد الكامل لبعض المشاكل في العالم. وعلينا بالتالي أن نمكن المجلس من أن يواصل العمل غدا بنفس الفعالية التي يعمل بها اليوم، نيابة عن كل أعضاء الأمم المتحدة ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق.

واليوم، يبدو لنا أن زيادة عضوية المجلس، بالاضافة إلى تكيف عمله اللازم أمران ضروريان ينبغي الإضطلاع بهما وفقا لما تنص عليه أحكام الميثاق ذات الصلة. وبغض الطرف عن النتيجة، يجب ألا يغيب عن بالنا أن المسؤولية الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون تضطرهم إلى أن يكفلوا دائما حماية مقاصد المنظمة.

وفضلا عن ذلك، تأمل فرنسا في أن تراعى الأهمية الجديدة لبعض الدول على الساحة الدولية، ليس بسبب مستواها الإنمائي الاقتصادي فحسب، بل بسبب استعدادها أيضا للقيام بدور نشط بالاضطلاع بمسؤوليات عالمية تسمو على مصالحها الخاصة، وعلى وجه الخصوص بمشاركتها في عمليات حفظ السلم. ونأمل أيضا أن القبول المحتمل لأعضاء دائمين جدد لن يحد من فرص مشاركة دول أخرى من مناطق مختلفة من العالم في أعمال المجلس بوصفها أعضاء غير دائمين.

وفرنسا على استعداد للمشاركة في الفريق العامل الذي من المتوقع أن تنشئه الجمعية العامة للتقدم بتوصيات بشأن هذا الموضوع. ونأمل في أن ولاية الفريق الواضحة والمحددة بالقدر الكافي ستحول دون المناقشات التي لا نهاية لها والتي تؤخر التوصل إلى حلول واقعية.

لهذه الأسباب، يعرب بلدي عن عظيم امتنانه للمثل الدائم لسنغافورة الذي تسنى إعداد مشروع القرار المتفتح والمعقول في آن واحد بفضل جهوده وحكمته.

وبالروح المتفتحة هذه ستقدم فرنسا على الأعمال اللاحقة بشأن هذا الموضوع الذي يستحق أن نشارك جميعا فيه من أجل بناء مستقبل منظمتنا.

السيد كيتيخوم (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
الجمعية العامة، بما تتميز به من الحكمة، اتخذت العام الماضي بتوافق الآراء القرار ٦٢/٤٧، بشأن مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ورحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باتخاذ هذا القرار الذي تؤمن بأنه وافق وصول المجتمع الدولي إلى مرحلة حاسمة في الجهود التي يبذلها من أجل إعادة تنشيط وتشكيل الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية. ووفد لاو ينوي الإسهام الايجابي في المناقشة الخاصة بهذه المسألة البالغة الأهمية جنبا إلى جنب مع وفود أخرى.

وفي هذا العهد الجديد، وبينما نشهد نشوء هياكل القوى الجديدة والزيادة الكبيرة في عدد أعضاء منظمتنا، يجدر بالمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لمسألتي التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه. ومجلس الأمن، بصفته الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، ينبغي له أن يتمكن من القيام بوظائفه بفعالية لصالح جميع دول العالم وشعوبه، قويها وضعيفها، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. ويود بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أن يدلي بالملاحظات التالية أمام جمعيتنا أثناء هذه المناقشة.

من حيث المبدأ، نؤيد زيادة عضوية المجلس، سواء بالنسبة للأعضاء الدائمين وغير الدائمين. فبالنسبة للأعضاء الدائمين الجدد، نرى أن ألمانيا واليابان، نظرا لوزنهما السياسي والاقتصادي الذي لا شك فيه، قادرتان على الاضطلاع بدورهما بوصفهما عضوين دائمين في المجلس فور توسيعه والإسهام في المهمة التاريخية المتمثلة في حفظ وصيانة السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة للأعضاء غير الدائمين، نعتقد أنه يجب أن يزيد عددهم بحيث يجسد المجلس تمثيلا أكثر عدلا وتوازنا، نظرا إلى التغير الهائل الذي حصل في العلاقات الدولية.

وفي هذا السياق، نرحب بفكرة التمثيل الحسن للدول المتوسطة الحجم والصغيرة التي تشكل الأغلبية العظمى للدول الأعضاء في منظمتنا في المجلس بحيث تتمكن من إسماع صوتها والدفاع عن قضاياها. وبإيجاز، إذا وسّع المجلس على هذا النحو، وتشكل من عدد محدود جدا من الأعضاء الذين يمثلون تمثيلا عادلا المجموعات الإقليمية المختلفة، أي في افريقيا وآسيا وأوروبا الغربية وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي، فسيكون قادرا على الاضطلاع بدوره على نحو تام بصفته الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين.

ولا تقل عن ذلك أهمية مسألة وضوح عمل المجلس. ويرى وفد لاو أن العمل الفعال من جانب المجلس يفترض مسبقا مشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة في مناقشة كل بنود جدول أعمالها قبل اتخاذ المقررات. ويجب ألا تجرى مشاورات غير رسمية إلا في بعض الحالات الحساسة التي تتصف بالدقة البالغة. ومن المستحسن بقدر الإمكان أن تتاح محاضر تلك المشاورات لجميع الدول الأعضاء في المنظمة. وبهذه الطريقة، من شأن عملية صنع القرار في المجلس أن تتم في بيئة سليمة وواضحة ومفتوحة.

وفيما يتعلق بأسلوب صنع القرار نؤيد، من ناحية المبدأ، تنفيذ أية صيغة ديمقراطية. إلا أن القيام بتحليل دقيق لهذه المسألة، مع مراعاة حقائق الساحة السياسية العالمية الحالية ضروري. وسينضم وفد لاو إلى أي توافق في الآراء قد يُتوصل إليه فيما يتعلق بهذه المسألة المعقدة.

تلك هي الملاحظات القليلة التي أردنا أن نقدمها إلى الجمعية بتواضع. وهذه مسألة ذات أهمية قصوى بالنسبة لنا جميعا. فهي تؤثر على مستقبل عالمنا في هذا العهد الجديد، ولذلك يجب عدم المماطلة فيها. ولن يدخر وفد لاو وسعا، بالتضافر مع الوفود الأخرى، في تقديم الإسهام المخلص في هذه المناقشة. ونأمل معا، وبوازع من الرغبة الصادقة في صيانة السلم العالمي، أن نحقق الهدف النهائي الذي حددناه بأنفسنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أحيط الجمعية علما بأن ممثلي بنما وزامبيا طلبا المشاركة في مناقشة هذا البند. ولما كانت قائمة المتكلمين قد أغلقت أمس الساعة ١٢/٠٠ ظهرا، فيجب أن أسأل الجمعية عما إذا كان هناك أي اعتراض على إدراج هذين الوفدين في قائمة المتكلمين.

لما كنت لا أرى اعتراضا، فستدرج بنما وزامبيا في القائمة.

تقرر ذلك.

السيد فولسي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تتطلع ايطاليا إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية معني بمسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن. وفي عالم اليوم، يُدعى هذا الجهاز الأساسي في الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور حاسم لم يسبق له مثيل. وغني عن البيان أن زيادة عضويته لا تكفي: يجب أن يكون مجلس الأمن أيضا أكثر تمثيلا وأن تكون له سلطة أكبر. ولتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى قدر كبير من العمل وإلى أعرض اتفاق ممكن، بغض النظر عن طول العملية أو تعقدها أو الإرهاق الذي تسببه.

ويجب أن تكون كل الدول الأعضاء جزءا من هذه الممارسة؛ وينبغي ألا يعتبر مجلس الأمن هيئة بعيدة بل أداة تشكل تعبيرا من أهم التعبيرات السياسية للمجتمع الدولي.

وعندما تناولنا هذه المشكلة في مختلف التجمعات غير الرسمية على مدى الأشهر القليلة الماضية، ظهر بوضوح تياران فكريان. أراد التيار الأول أن يحصر الإصلاح في مسألة بسيطة هي زيادة العضوية في مجلس الأمن. أما من ينتمون إلى التيار الآخر فقد أيدوا اغتنام هذه الفرصة لإجراء استعراض متعمق لمسائل أخرى، بما في ذلك معايير توسيع مجلس الأمن، والوضوح والفعالية، والعلاقات بين مجلس الأمن والجمعية العامة والأجهزة المختصة الأخرى في الأمم المتحدة.

إن ايطاليا تتشاطر أساسا هذا الرأي الثاني. وتؤيد تأييدا قويا تضمين المسائل المتعلقة بعمل مجلس الأمن في ولاية الفريق العامل. علاوة على ذلك، نرى أن جميع البلدان، دون استثناء، ينبغي أن تعبر عن رأيها فيما يتعلق بمسألة على هذا القدر من الحيوية بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة.

إن عضوية مجلس الأمن تقتصر حاليا على فئتين هما، تحديدا، الأعضاء الدائمون الذين اضطلعوا بدور رئيسي في إنشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية والذين يملكون حق النقض، وهو الحق الذي نأمل بحماس في أن يصبح عتيقا من خلال عدم استخدامه وبمرور الزمن. وكل بلد في الأمم المتحدة لديه حق وعليه واجب العمل في مجلس الأمن، الأمر الذي يجلب إليه المواهب والخبرات البارزة التي يتمتع بها زعماؤه ووفوده.

ولكن ربما يوجد مجال لفئة ثالثة من الأعضاء وحاجته إلى ذلك. ومن المتفق عليه بصورة عامة أن بعض الدول بوسعها أن تقدم مزيدا من الاسهامات الهامة من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة. وينبغي أن يسمح لهذه البلدان بالاضطلاع بدور أكبر في العمل من أجل أهدافنا المشتركة. ومن هذا المنظور - ودون الرغبة في الحكم مسبقا بأي طريقة على النتائج التي سيتوصل إليها الفريق العامل - أود أن ألفت الانتباه إلى المقترحات المحددة التي تقدمت بها ايطاليا استجابة لاستبيان الأمين العام، والتي ذكرت أيضا في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية الايطالي، بنيامينو أندرياتا أمام الجمعية العامة.

يتمثل جوهر اقتراحنا في عدم تغيير الفئتين التقليديتين، وإنشاء فئة ثالثة من الأعضاء شبه الدائمين. وهذا يعني تحديد مجموعة من قرابة ٢٠ دولة عضوا، على أساس معايير موضوعية يمكن أن تتضمن العوامل الاقتصادية، والموارد البشرية، والثقافة، والاتصالات الجماهيرية وما إلى ذلك، والبلدان التي تفي بهذه المعايير، تعمل في مجلس الأمن بالتناوب لفترة سنتين. أما كامل عدد المقاعد في المجلس فلن يزيد بأي حال على ٢٥ مقعدا أي رقم معقول يمكن مع ذلك، أن يكفل للمجلس أداءه السليم.

لقد أصغينا بعناية إلى المتكلمين السابقين، ولاحظنا بارتياح أن بعضهم اقترح مفاهيم لا تختلف عن مفاهيمنا. وأود أن أشير، بصفة خاصة، إلى البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لمصر، السفير العربي، الذي ذكر صيغة ممكنة تتمثل في إنشاء مقعد أو أكثر، بدون حق النقض، لكل منطقة، تشغله بالتناوب البلدان الرئيسية في تلك المنطقة.

إن الإصلاح القائم على هذا الأساس جدير بأن يجعل المجلس أكثر تمثيلا وفعالية. علاوة على ذلك، حالما يجري تصنيف البلدان المؤهلة لهذا التناوب في فئة منفصلة، يمكن تيسير وجود أكثر ديمقراطية لجميع الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود أن أبلغ الجمعية العامة أن وفد بلدي يعتزم الإسهام بنشاط في الفريق العامل، إدراكا منا للحاجة إلى إصلاح منصف وعادل لمجلس الأمن.

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
في السنوات الأخيرة، استعاد مجلس الأمن قدرته على ممارسة مهامه في صون السلم والأمن الدوليين وفقا

لميثاق الأمم المتحدة. وقد عمل ذلك بفعالية بفضل روح توافق الآراء التي سادت معظم الأحيان بين أعضائه. وهذه الفعالية المستعادة جاءت أيضا نتيجة رغبة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الإسهام في تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بصون السلم.

وقد أدت الزيادة في عدد أعضاء الأمم المتحدة والحالة السياسية الدولية الجديدة إلى وجود رغبة في توسيع تشكيل المجلس بغية تكييفه مع الوضع الجديد للمجتمع الدولي. وإلى جانب هذه الرغبة في تحسين قدرة مجلس الأمن التمثيلية، فإن تعدد مصادر التوترات والصراعات وتنوعها عززا الرغبة في تكييف المجلس.

وبلجيكا، إلى جانب الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، توافق على وجود حاجة إلى إصلاح تشكيل المجلس. واستنادا إلى تجربتنا في السنتين الأخيرتين اللتين شاركنا خلالهما في أنشطة المجلس باعتبارنا عضوا غير دائم، فإننا سنقوم بدور نشط في العمل المؤدي إلى الإصلاح.

إن بلجيكا تعتقد أن إصلاح تشكيل مجلس الأمن ينبغي أن يُرى على حقيقته، وأن يفضي، في هذا الإطار، إلى تعزيز فعالية المجلس المستردة. إن الزيادة المستمرة في المطالبات الموجهة إلى الأمم المتحدة تعبر بوضوح عن التوقعات التي ترجوها الدول الأعضاء الواقعة فريسة للتوترات أو الصراعات من مجلس الأمن. وبغية الاستجابة لهذه التوقعات المشروعة على نحو مناسب، تعتقد بلجيكا أن العمل المتعلق بزيادة عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يركز على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، من الضروري أن يرى المجتمع الدولي نفسه ممثلا في المجلس على النحو الواجب. ومع ذلك، يجب ألا يكون في ذلك إضرار بفعالية المجلس التي يمكن أن تتعرض للخطر بفعل زيادة غير مدروسة في عدد أعضائه. لذلك يجب علينا أيضا ان ننظر في إمكانية إجراء زيادة محدودة في عدد أعضاء المجلس غير الدائمين، بغية تلبية الرغبة في تحسين القدرة التمثيلية لبعض المجموعات الإقليمية، دون المساس بفعالية المجلس.

ثانيا، يبدو أنه لا غنى عن تعزيز موارد المجلس، السياسية والعسكرية والمالية التي يسهم فيها الأعضاء الدائمون بالفعل. ومن أجل ذلك يمكننا أن نتوخى زيادة الأعضاء الدائمين بدول يمكنها أن تضطلع بفعالية بالمسؤولية الخاصة المتأصلة في هذا المركز. ومثل هذه الزيادة ينبغي أن تنسجم مع الحاجة الأساسية، التي أشرت إليها من قبل، إلى المحافظة على فعالية المجلس.

ثالثا، وفي سياق زيادة الموارد السياسية والعسكرية والمالية، من المرغوب فيه بداهة أن يكون الأعضاء غير الدائمين الذين تدعم اسهاماتهم العسكرية والمالية الثابتة والكبيرة تنفيذ قرارات المجلس، ممثلين بالشكل المناسب. وبالفعل، فإن الدول الراغبة في الإسهام في صون السلم الدولي تستحق أن تكون ممثلة بدرجة كافية في مجلس الأمن. علاوة على ذلك، يجب أن ندرس إمكانية تطوير أساليب عمل تسمح، دون الحد من كفاءة المجلس ومسؤولياته، بإقامة علاقات وظيفية، من خلال لجانه الفرعية، مع أعضاء المنظمة الذين لهم علاقة مباشرة بأعمال المجلس.

وينبغي للجمعية العامة أن تعتمد مشروع قرار بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية. وستشترك بلجيكا في عمل الفريق بعقل متفتح. وتأمل أن يسهل هذا العمل بداية إصلاح تشكيل مجلس الأمن، دون تعجل وبروح من توافق الآراء. لقد تغير شكل المجتمع الدولي تغيرا كبيرا في السنوات القليلة الماضية، كما تغيرت كثيرا طبيعة ومصادر التوتر والصراع. وأمام هذه التغيرات، يجب أن يتكيف مجلس الأمن بغية الوفاء بالولاية التي أناطتها به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للدول الأعضاء النظر في مسألة تشكيل المجلس بروح من الواقعية، بغية كفالة أكبر درجة من التمثيل، وزيادة قدرة المجلس على العمل.

السيد إندرفورث (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

رحبت حكومة الولايات المتحدة باتخاذ القرار ٤٧/ ٦٢ بشأن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، واليوم يسر الولايات المتحدة أن تؤيد مشروع القرار موضوع نقاشنا. وهو ثمرة مناقشات عريضة وبناءة أجريت على مدى عدة أسابيع، وقد أثرتها الملاحظات القيمة العديدة لأعضاء الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال. فضلا عن ذلك، استفادت هذه المناقشات من الرغبة القوية في الوصول إلى توافق في الآراء - وهو عنصر سيكون

أكثر أهمية بالنسبة لنجاح الفريق العامل المقترح في مشروع القرار.

وكما هو الحال بالنسبة لجميع المؤسسات، يجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة على التطور للاستجابة للتغيرات الجوهرية الحاصلة في العالم حولها. وقد مرت ٣٠ سنة تقريبا منذ آخر مرة عدلت فيها عضوية المجلس - في عام ١٩٦٥ - وقد تغير العالم حقا تغيرا كبيرا في ذلك الوقت. ومن اللازم أن يكون مجلس الأمن معبرا عن هذه التغيرات. والولايات المتحدة كانت مؤيدا رائدا ولا تزال مؤيدا قويا لتعديل المجلس حتى يكون معبرا عن الحقائق السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم المعاصر، مع الحرص على ضمان استمرار قدرته وفعاليته.

إن مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن أثارت اهتماما عريضا لدى أعضاء عديدين. وهذا الاهتمام يعبر عن الدور الحيوي بشكل متزايد الذي بدأ يلعبه مجلس الأمن في صون وتعزيز السلم والأمن الدوليين. لقد آذن انتهاء الحرب الباردة ببدء فترة تغيير مثيرة، مليئة بالفرص الجديدة والتحديات الجديدة. وفي جميع أنحاء المعمورة تنخرط الأمم المتحدة ومجلس الأمن - وغالبا في الطليعة - في التعامل مع هذه الفرص والتحديات.

والآن، وقد بدأ مجلس الأمن أخيرا يضطلع بالدور الذي توخاه له المؤسسون، من الضروري أن نكفل أن تؤدي أية تغييرات إلى تعزيز كفاءة وفعالية المجلس لا إلى الانتقاص منهما. ونحن ندرك أن العديد من المسائل ستناقش في الفريق العامل المفتوح العضوية المقترح في مشروع القرار، بيد أننا نرى أيضا أن الفريق العامل يمكن أن يحقق هدف تعزيز المجلس على خير وجه عن طريق تركيز جهوده على المسألة الرئيسية المطروحة عليه - وأقصد توسيع المجلس بشكل يسهم على خير وجه في فعالية أدائه.

ونرى أن الفكرة الأساسية المشتركة لجهودنا ينبغي أن تكون اجراء توسيع متواضع وملائم في عضوية مجلس الأمن، ونحث جميع الأعضاء على قبول ذلك الهدف باعتباره مقصدنا المشترك.

ونعتقد أن عملية إعادة تنشيط بعض أجهزة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون عملية مستمرة موجهة إلى الحفاظ على قدرتها وفاعليتها في ضوء الظروف المتغيرة. وبهذه الروح، نتطلع بحماس إلى العمل مع سائر أعضاء الجمعية العامة لوضع خطط عملية تكون مقبولة بوجه عام لزيادة فعالية المجلس.

السيد لوزنسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

يرى وفد الاتحاد الروسي أن نظر بند جدول الأعمال الخاص بتوسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن يتم في إطار المهمة العامة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة لكي تواكب الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقائق الأخرى في عالمنا المعاصر. وفيما يتعلق بعضوية مجلس الأمن من المهم، بالتالي، أن نسترشد بأحكام الميثاق، وبمقتضاها ينبغي، على وجه الخصوص، إيلاء الاعتبار الواجب لإسهام أعضاء الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وسائر مقاصد المنظمة، وللتوزيع الجغرافي العادل.

ومن الأولويات العليا، في نظرنا، أن الفريق العامل المفتوح العضوية المقبل لا ينبغي أن يتحول، في مناقشاته وعمله، إلى ساحة للاحتكاك والمواجهة السياسيين. إن انتشار الصراعات في العالم ومشاركة الأمم المتحدة في تسويتها يجعلاننا لا نملك تحمل نتيجة تغيير شامل يمكن أن يؤدي إلى شلل جهاز ليس فقط خاليا من العطب بل أيضا يؤدي عمله في يسر وسلاسه.

في السنوات الأخيرة - ولأول مرة منذ عقود عديدة - يعمل مجلس الأمن بانتظام وامتثال كامل للميثاق، باعتباره الهيئة التي تتحمل التبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي. ويصح لمجلس الأمن الآن أن يرجع لنفسه الفضل في نجاح عدد كبير من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، وكذلك عدد لا بأس به من القرارات الهامة الرامية إلى اتقاء أو تسوية الأزمات والصراعات، وتعزيز الاستقرار والأمن في شتى بقاع العالم.

وليس من قبيل المصادفة أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يوضح أن نمط عمليات المجلس الآن

"مشابه لنمط فرقة عمل تتعامل مع الحالات البازغة على أساس شبه مستمر." (A/48/1، الفقرة ٣٧)

وثمة اعتبار بالغ الأهمية في أية خطوات قد تتخذ هو ضرورة تعزيز الكفاءة والفعالية اللتين اكتسبتهما أعمال المجلس في الآونة الأخيرة.

ونحن ندرك الحاجة الحقيقية لأن يعتمد مجلس الأمن اعتمادا واسعا، عند اتخاذه قراراته، على آراء أعضاء المجتمع العالمي. لذلك نرى، تحقيقا لهذه الأهداف، أنه ينبغي الاستخدام الكامل لجميع الامكانيات التي يتيحها الميثاق.

ونحن مقتنعون بأن تحسين أداء مجلس الأمن ينبغي القيام به مع توخي أشد الحرص ودون تعجل. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم العمل، في إطار المجلس نفسه، لاستنباط أسس فكرية وتدابير عملية متفق عليها من أجل استمرار وتحسين دوره باعتباره الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المناط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وروسيا على استعداد للتعاون تعاونا بناء مع جميع الدول المهتمة بشأن كل هذه المسائل، انطلاقا من اعتقادنا بأن أي تقدم في هذا المجال ينبغي أن يكون مرحليا وعلى أساس توافق الآراء. ونحن نؤيد مشروع القرار A/48/L.28 ونتطلع إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد عبد الغفار (البحرين):

لقد أوضح تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تم إعداده بموجب قرار الجمعية العام ٦٢/٤٧ بشأن التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، اهتمام الدول الأعضاء بهذه المسألة الهامة. ونستنتج من الآراء المطروحة حاليا أن غالبية الدول الأعضاء تتفق على حتمية التغيير في مجلس الأمن ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، ليكون أكثر فعالية لمواجهة المشكلات العالمية المستحدثة.

إن منظورنا لهذا التغيير ينبغي أن يستند إلى مسألة محورية وهي أن المهمة الأساسية لمجلس الأمن تتمثل في صيانة السلم والأمن والاستقرار في العالم. ومن هذا المنطلق، فإنه من الأهمية بمكان أن تضمن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية تعزيز فعالية مجلس الأمن.

وتقع المسؤولية الكبرى في هذا الأمر على عاتق الدول الأعضاء الدائمة العضوية في المجلس، التي ينبغي أن تتمتع بالإرادة السياسية الضرورية والقوة الفعالة، لاستخدامهما لمصلحة الأمم المتحدة ولصيانة السلم والأمن الدوليين. وفي اعتقادنا أنه من الضروري أن يناقش الفريق العامل المزمع إنشاؤه من قبل الجمعية العامة مسألة تعزيز فعالية مجلس الأمن استنادا إلى ما يلي: أولا، البدء في بناء الأسس العملية لنظام الأمن الجماعي وفقا للمادة الثالثة والأربعين من الميثاق، وذلك من خلال اتخاذ اجراءات محددة في مجال صون السلم والأمن الدوليين؛ ثانيا، أهمية تعزيز آلية ووسائل التسوية السلمية للمنازعات، المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق؛ ثالثا، ابتداع معايير معينة لتحديد الحالات الخطيرة التي تشكل تهديدا للسلم والإخلال به، ووقوع العدوان، حتى يتجنب مجلس الأمن الانتقائية في معالجة المشكلات العالمية.

ولقد أثبتت أحداث السنوات الثلاث المنصرمة أن مجلس الأمن قد عالج بعض المعضلات الدولية بحزم وصرامة، بينما تقاعس عن مجابهة العدوان الصربي ضد جمهورية البوسنة والهرسك، مما أدى إلى انتشار أعمال التصفية العرقية والاغتصاب والقتل والتشريد لآلاف المسلمين في منطقة البلقان. ومن هنا، فإن تدعيم فعالية مجلس الأمن، وخاصة عن طريق تطوير نظام الأمن الجماعي الوارد في الفصل السابع من الميثاق، يعتبر مسألة حيوية بالنسبة إلى أمن الدول الصغيرة التي تشكل غالبية أعضاء هذه المنظمة.

أما فيما يتعلق بمسألة زيادة عضوية مجلس الأمن، فإننا نعتقد بأن المجلس، بتكوينه الحالي، لم يعد يعكس التمثيل الصحيح والعادل لأعضاء الأمم المتحدة الذين يبلغ عددهم ١٨٤ دولة. وفي السنوات الأخيرة، تزايد الشعور بعدم وجود تناسب بين تكوين المجلس وعضوية الأمم المتحدة. لذا، فإننا نؤيد، من حيث المبدأ، زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن. وينبغي أن يراعى في هذا الموضوع أمران هامان وهما: أولا، احترام مبدأ المساواة في السيادة دون انتقاص لحقوق جميع الدول الأعضاء وفقا للميثاق؛ ثانيا، أهمية مراعاة التوزيع الجغرافي العادل.

لقد برز شعور متزايد في السنوات الأخيرة بين معظم الدول الأعضاء بأن العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة قد فقدت كثيرا من التوازن، بحيث أصبح الأمر يتنافى مع روح المادة الرابعة والعشرين من الميثاق التي تفيد بأن أعضاء الأمم المتحدة، رغبة منهم في أن يكون عمل المنظمة سريعا وفعالا، قد عهدوا إلى مجلس الأمن "بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين".

وفي هذا الصدد، نقترح أن يناقش الفريق العامل الذي ستنشئه الجمعية العامة هذا الموضوع بصورة موضوعية، حتى لا يتفاقم شعور غالبية

الأعضاء بأن مجلس الأمن والجمعية العامة يعملان في مسارين مختلفين، مثلهما كمثل الخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان.

السيد كيتنغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

لقد أثارت مسألة إصلاح مجلس الأمن مناقشات كثيرة أثناء هذه الدورة للجمعية العامة. وترحب نيوزيلندا بهذه المناقشة. وهي مناقشة صحية طال انتظارها.

وتلتزم نيوزيلندا التزاما قويا بمبدأ الأمن الجماعي. فالدول الصغيرة، بل والمتوسطة الحجم، لا تستطيع أن تضمن أمنها بمفردها. وهي بحاجة إلى الاعتماد على نظام للأمن الجماعي. وقد أنشأ ميثاق الأمم المتحدة هذا النظام، ومجلس الأمن هو أحد ركائزه الأساسية.

والواقع أن قضايا الأمن الجماعي قد أصبحت أكثر تعقدا منذ عام ١٩٤٥، وخصوصا في الأعوام القلائل الماضية. ونحن نقف الآن في منعطف تاريخي، والتحدي الذي تواجهه الأمم المتحدة هو كفالة أن تكون هياكلها قادرة على مواكبة التحديات المعقدة المتزايدة المطروحة أمامها.

وهناك كثير من الإصلاحات تجري بالفعل في منظومة الأمم المتحدة. غير أن نيوزيلندا على اقتناع بأنه من الأساسي أيضا، في هذه المرحلة، استعراض مواد الميثاق المتعلقة بمجلس الأمن. فقد نتج عن الزيادة في عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والديناميات الدولية المتغيرة، وجود مجلس أمن يتهدده الآن خطر فقدان المصداقية داخل المجتمع الدولي الأوسع نطاقا.

ونحن نتطلع، أولا، إلى زيادة عضوية المجلس. وفي اعتقادنا أن زيادة العضوية إلى حوالي ٢١ دولة عضوا من شأنها أن تعبر عن العضوية الحالية للأمم المتحدة بشكل أفضل، كما نرى أن هذا العدد لن يهدد قدرة المجلس على العمل بفعالية وكفاءة.

ثانيا، قد يكون من الممكن، في رأينا، التفكير في إجراء زيادة طفيفة في عدد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن. ومع ذلك، فإننا نعارض أي تغيير قد يؤدي إلى تقليل الفرص أمام الغالبية العظمى للدول التي ليس من حقها التمتع بهذه المقاعد الدائمة. كما أننا نرى ضرورة وجود شروط مسبقة واضحة تستند إليها أي إمكانية لأعضاء دائمين جدد. ولا بد أن يكون هناك التزام بالقيام بدور نشط في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الاستعداد لتخصيص قوات كبيرة لحفظ السلم وإعمال السلم.

ثالثا، وإذ نأخذ في إعتبارنا الآراء التي أعرب عنها العديد من أعضاء الأمم المتحدة بشأن مسألة المقاعد الدائمة الإضافية، نرى أنه قد يكون هناك مزية أيضا في أن ينظر الفريق العامل، على سبيل المثال، في مفهوم التمثيل الإقليمي، بما في ذلك إمكانية انتخاب دول لتمثل المجموعات الإقليمية، وربما لفترة أطول من مدة العضوية الحالية؛ أو إمكانية تعديل المادة ٢٣ -٢ من الميثاق بحيث يتسنى بقاء الدول غير الأعضاء لأكثر من مدة عضوية واحدة في المجلس، بالتعاقب، إذا انتخبت للقيام بذلك.

رابعا، تؤمن نيوزيلندا إيمانا قويا بحق البلدان الصغيرة في المشاركة في مجلس الأمن أسوة بالبلدان الكبيرة. ولهذا فإننا لا نزال نعارض أي تمديد لحقوق النقض. لقد عارضنا الفيتو عند كتابة الميثاق، ولن نؤيد توسيعه اليوم.

إن جعل المجلس أكثر ملاءمة للعضوية الحالية، وحماية سلامته وسلطته وفعاليته من الأولويات الأكيدة. والزيادة في حجم المجلس ستجعله أكثر تمثيلا. ولكن إنصاف المجلس وكفاءته هما أيضا نتاج عملياته. ونيوزيلندا ترحب بوضع تدابير ترمي الى زيادة شفافية عملية صنع القرارات في المجلس. بل الواقع أن نيوزيلندا تقدمت فعلا باقتراحات رسمية في هذا الشأن الى مجلس الأمن ذاته. وقد اقترحنا أيضا آليات داخل المجلس للتخطيط الأطول مدى والتشاور الأوسع نطاقا والأكثر شفافية مع الدول الأعضاء.

إن التشاور مع الدول غير الأعضاء في المجلس، حينما يكون ذلك ملائما، قد توخاه الميثاق بالفعل. ولكننا نرى أن هذه الأحكام تحتاج هي الأخرى الى إصلاح. إن التشاور الأفضل من شأنه أن ييسر عمل المجلس، ولن يحبطه. وإذ نضع هذا في اعتبارنا فإننا نحبذ بعض التوضيح للمادتين ٣١ و ٤٤. كما أننا مهتمون بصفة خاصة في هذا الشأن بضمان تحسين الحكم الخاص بالاستفادة من خبرة الدول التي تساهم بالقوات. وهنا أيضا تقدمت نيوزيلندا، باقتراحات بهذا المعنى في الوثيقة S/26444.

ختاما، أود أن أقول بأننا نرحب ترحيبا حارا بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية. ونؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.28، ونحث بقوة على اعتماده بتوافق الآراء. ونرى أن الفريق العامل سيكون فعلا الى أقصى حد إذا بُذل فيه جهد عازم لتحقيق توافق الآراء. بيد أننا لا نعتقد أنه من المفيد أن يتقيد الفريق العامل بشكل صارم بقاعدة توافق الآراء. إننا نعارض فكرة حق النقض في المجلس، ونعارضها كذلك في الإصلاح. ونرى أن الأجدر بأعضاء الأمم المتحدة أن يلتمسوا، قبل كل شيء، تسخير هذه الفرصة لتعزيز شرعية مجلس الأمن وسلطته المعنوية. وهذا يعني، في رأينا، أن أية تعديلات للميثاق ستعتمد في نهاية المطاف يجب أن تحظى بأوسع تأييد من الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة، في ضوء متطلبات الميثاق من أجل سريان مفعول التعديلات.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

عندما تنظر الجمعية العامة، في هذه المرحلة، في مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، فإنها تكرس نفسها لواحد من أشد المجالات حاجة الى التحسينات في منظومة الأمم المتحدة. ففي الوقت الحاضر تتألف الأمم المتحدة من ١٨٤ دولة عضوا، مقابل ٥١ دولة عضوا وقعت على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، والدول الـ ١١٣ التي عدلت الميثاق في عام ١٩٦٥، عندما تمت زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الى مستواه الحالي. وفي ضوء هذه المقارنات، يبدو واضحا أن الأوان قد آن لإجراء زيادة أخرى رشيدة في عضوية مجلس الأمن، وأنه ينبغي سريان مفعول التنقيح اللازم للميثاق في موعد أقصاه عام ١٩٩٥.

إن توسع عضوية الأمم المتحدة ليس السبب الوحيد أو السبب الأهم للنظر المتأني في زيادة عضوية مجلس الأمن أو إصلاحه. فثمة أسباب أخرى لا تقل عنه في الأهمية. فجميع الدول الأعضاء تدرك التغيرات السياسية التي وقعت خلال السنوات الأخيرة، والخبرة المكتسبة عن طريق جهود مجلس الأمن للاستجابة لمختلف المشاكل الناشئة عن هذه الظروف. وهذا كله يستدعي تفكيرا متأنيا، وقرارا بفضي الى إصلاحات ذات مغزى. ومن ثم يبدو من الضروري أن نحدد السمات الرئيسية للحالة الراهنة التي تتطلب إحداث تغير في عضوية مجلس الأمن وفي أساليب عمله.

إن إيقاع التغيرات الحاصلة في السنوات الأخيرة وطبيعتها البعيدة المدى لم يسبق لهما مثيل، وفي معظم الأحيان كان على مجلس الأمن أن يستجيب على نحو سريع. والأساليب التي تطورت من جراء ذلك تمثل مجموعة استجابات مخصصة للظروف بدلا من أن تكون نتيجة لتفكير متأن وتخطيط طويل الأجل. وهكذا نرى أن مجمل الممارسة التي تطورت في السنوات الثلاث الماضية أكثر ثراء وتنوعا مما كانت عليه الأنماط التي طورها مجلس الأمن أثناء العقود الماضية.

صحيح أن مجلس الأمن تم تصوره بصفته أداة لضمان "أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعالا"، كما تنص المادة ٢٤ من الميثاق، ومن ثم، عليه أن يعمل بسرعة وعلى أساس كل حالة على حدة؛ ولكن المشاكل المتأصلة في هذا النهج لا ينبغي التقليل من شأنها، لا سيما في الوقت الذي انطلق فيه المجلس على الطريقة الطموحة التي ينخرط فيها بنشاط في مجموعة متنوعة من الحالات.

لقد بات التفكير المتأتي ضروريا في الحالات التي قد تنطوي على تهديد للسلم، وبالتالي، تبرر اتخاذ تدابير الإنفاذ بموجب الفصل السابع من الميثاق. وتكتسب الحاجة الى التفكير المتأني والممارسة المتماسكة أهمية خاصة في الحالات التي ينجم فيها تهديد السلم عن حالة قائمة داخل أراضي دولة واحدة. والتجربة المكتسبة من خلال اجراءات مجلس الأمن فيما يتعلق بحالات مثل أنغولا والصومال وهايتي، قد دللت على الحاجة الى اتباع نهج مدروس بعناية لا بد من تطويره قبل النظر في حالة ناشئة داخل حدود دولة واحدة، باعتبار أنها تشكل تهديدا للسلم أو تبرر اتخاذ إجراء بشأنها بموجب الفصل السابع من الميثاق. والمشكلة الأساسية هنا يمكن صياغتها في السؤال التالي: في جهد ما للتوصل الى تسوية سلمية، كيف يمكننا أن نمزج عناصر أساسية مثل، أولا، شرط شرعية الحلول السياسية، وثانيا، الاعتراف بقوى الأمر الواقع التي لا بد من إدخالها في الترتيبات بغية جعلها فعالة؟ إن الإتساق في الإجابات على هذا السؤال سيكون ضروريا.

ونفس السعي الى الإتساق هام أيضا بالنسبة لحالات تتعلق باستخدام القوة فيما بين الدول. والتجربة الأخيرة توحي بأن مجلس الأمن لم يكن على الدوام قادرا على أن يقف وقفة واضحة لحماية الدول الأضعف ضد مختلف أشكال العدوان المسلح من جانب جاراتها الأقوى. ومن المهم أن نلحظ ندرة استخدام تعريف العدوان

الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٧٤. ودعونا نذكر، بشكل عابر، بأن تعريف العدوان يحدد مجموعة متنوعة من أشكال الهجوم المسلح من قبل القوات المسلحة لدولة ما ضد دولة أخرى، بما في ذلك أنشطة كأن ترسل دولة ما جماعات مسلحة تقوم بأعمال من أعمال القوة المسلحة ضد دولة أخرى - وهي أعمال تكون من الخطورة بحيث تعادل الأشكال الأخرى من العدوان المباشر. وبدلا من ذلك، ففي بعض الحالات تم التأكيد على عنصر الصراع الداخلي بشكل مغالى فيه، وإن كان موجودا بالفعل، وفي الوقت ذاته تم التهوين من عنصر العدوان، الى حد جعل من غير الملائم اتخاذ إجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق.

وفي مثل هذه الحالات، شُرع في استخدام المفهومين المحيرين لـ "الحرب الأهلية" و "الصراع العرقي"، بطريقة تشوه الحقائق وتحول دون استخدام التدابير الموضوعة تحت تصرف مجلس الأمن. وتحضرنا على الفور حالة البوسنة والهرسك؛ فحقيقة أن قوى العدوان في هذه الحالة لم تتخل لحد الآن عن الأمل بأن يؤتي عدوانها ثماره في نهاية المطاف، لا تزال تشكل مصدرا للقلق.

ولربما كان ينبغي التأكيد، في سياق هذه المشكلات، على أن العمل بموجب الفصل السابع من الميثاق لا يتطلب بالضرورة تدابير عسكرية أو جزاءات اقتصادية. وقد يكفي وجود تعريف واضح لأعمال العدوان والمعتدين، وخصوصا في المراحل الأولى. وفضلا عن ذلك، بوسعنا الافتراض بأن العزلة السياسية الفعالة لدولة ما مسؤولة عن ارتكاب أعمال العدوان، إذا ما جرت متابعتها بشكل دقيق، يمكن أن تكون سلاحا هاما تحت تصرف مجلس الأمن.

إن قضايا كهذه تثير سؤالا هو كيف يمكن لزيادة العضوية في مجلس الأمن أن تجعل أعمال المجلس أكثر إتساقا وفعالية. والإجابة العامة جدا على هذا السؤال العام هي أن التوسيع المعقول من شأنه أن يزيد من الشفافية ويعزز شرعية عمل المجلس. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يغرب عن البال أن أوجه القصور التي ذكرتها قبل لحظات مضت يجمع بينها قاسم مشترك واحد على الأقل هو: صعوبة تخفيض عنصر المصلحة الوطنية المتضمن في أعمال مجلس الأمن.

ومن المعقول الافتراض بأن توسيعا مناسبا للعضوية من شأنه أن يحقق توازنا جديدا وأكثر كفاية داخل المجلس، ومن ثم يعزز دوره باعتباره هيئة تعمل نيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهيئة لا تسود فيها المصالح الوطنية على مصالح المجتمع الدولي ككل.

وهنا، قد يكون من المناسب إيراد فكرة عامة عن العلاقة بين مفهوم الفعالية والشرعية. فمن المقبول بصورة عامة أن الزيادة في عضوية مجلس الأمن لا يجوز أن تضر بفعاليته وكفاءته. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون الزيادة متواضعة. ومع ذلك، ومن ناحية أخرى، ينبغي أن تكون الزيادة كافية حتى تمثل خطوة هامة باتجاه الطابع التمثيلي الحقيقي، وتحشد التأييد الفعال من جانب الدول الأعضاء لأعمال المجلس.

ولكي يعمل المجلس على نحو فعال، ينبغي له أن يعمل بطريقة تنال أوسع دعم ممكن، أو - إذا كان ممكنا بأي حال - توافق الآراء من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وهكذا يمكن أن تكون الزيادة المناسبة في عضوية مجلس الأمن - إذا خُطط لها على النحو الملائم بمثابة أسلوب لتعزيز شرعية المجلس وتعزيز فعاليته على حد سواء.

وثمة عنصر هام في هذا التصور لمجلس أمن موسع هو الحاجة للإبقاء على النسبة الحالية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. فالنسبة الحالية سليمة، وينبغي الإبقاء عليها في المجلس الموسع.

وفي حين أن فكرة زيادة العضوية والحفاظ على النسبة الحالية بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين تبدو مقبولة بصفة عامة - بل ربما تبدو منطقية - فإن بعض الأفكار الأخرى تتطلب تفكيرا متأنيا. وهذا يصدق، مثلا، على فكرة إدخال أعضاء دائمين جدد في مجلس الأمن دون أن يكون لهم حق النقض، وفكرة إلغاء قاعدة عدم أهلية عضو سابق لإعادة انتخابه في مجلس الأمن. فهاتان الفكرتان يمكن وصفهما بأنهما تجعلان من أداء النظام أكثر تعقدا، ومن انتخاب أعضاء جدد في مجلس الأمن أكثر صعوبة.

والاستثناءات من مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، المعبر عنها حاليا، في شكل المركز الخاص للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، لا ينبغي مضاعفتها بإضافة استثناءات جديدة مفتوحة.

إن الأعضاء الدائمين الجدد في مجلس الأمن ينبغي أن يكون لهم مركز متساو مع مركز الأعضاء الحاليين، وينبغي اختيارهم من بين الدول الأعضاء التي

يمكـــن أن تقـــدم إسهامـــا فائقا حقا، بما في ذلك، وبصفة خاصة، المساهمة فـــي تمويـــل عمليات مجلس الأمن.

ومن ناحية أخرى، ينبغي توخي التمثيل الجغرافي العادل، من خلال تكوين مجلس الأمن ككل. واسمحوا لي أن أؤكد على أن مسألة التمثيل الجغرافي العادل، مع أهميتها في سياق المناقشة الحالية، تكتسب أهمية أكبر بالنسبة لمستقبل منظومة الأمم المتحدة ككل. إن الترتيب الإقليمي الحالي الذ أنشئ منذ سنوات عديدة في ظل واقع سياسي مختلف، أصبح عتيقا الآن في بعض الجوانب الهامة. فالإنقسامات السياسية السابقة التي شكلته لم تعد قائمة، كما أن أهمية المجموعات دول الإقليمية بدأت تتزايد بصفة مطردة. وهذا يتطلب عملية إعادة تقييم عامة للمجموعات الإقليمية، وهو أمر يمكن تناوله في سياق آخر، وربما كجزء من المناقشات المتعلقة بالإعداد للذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. بيد أن ما يلزم قوله اليوم، هو في الواقع، قول ما هو مفهوم بالبديهة: إن زيادة العضوية في مجلس الأمن لن تكتسب معناها التام إلا بعد إصلاح نظام المجموعات الإقليمية. وعندئذ فقط يمكن ممثلا على النحو الواجب.

ومن الأهمية بمكان أن تظل المناقشة الخاصة بزيادة العضوية في مجلس الأمن، مركزة على المسألة الراهنة - أي تحديد نهج يفضي الى زيادة مناسبة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. إن سلوفينيا تؤيد المقترح الرامي الى إنشاء فريق عامل، وتؤيد مشروع القرار الذي عرضتموه، السيد الرئيس، أمام الجمعية العامة.

وثمة مسائل أخرى ذات صلة ينبغي تناولها ليس فقط من جانب هذا الفريق العامل ولكن أيضا - بالنسبة للكثير منها - في محافل أخرى، بما في ذلك داخل مجلس الأمن نفسه. وليس هناك من سبب يحول دون تناول المجلس على سبيل الأولوية، مسألة إنشاء نظام للتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبل اتخاذه القرارات. إن وجود نظام موضوع بتأن للتشاور مع الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن، يمكن أن يزيد من الشفافية ويزيل، بالتالي، بعض الهواجس المتعلقة بطريقة عمل المجلس في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، فإن هذا النظام يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز شرعية وفعالية عمل المجلس، وهو الهدف الرئيسي للجهود الحالية الرامية الى زيادة عضوية المجلس.

ومن ناحية أخرى، فإن اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لها، على سبيل الأولوية، أن تمضي قدما بالمقترحات الرامية الى إلغاء الأحكام التي عفا عليها الزمن، الواردة في المادتين ٥٣ و ١٠٧ من الميثاق بشأن ما يسمى بـ "الدول المعادية". إن إلغاء هذه الأحكام سيؤذن بقبول الحقائق الراهنة في المجتمع الدولي، وسيعين الأمم المتحدة بوصفها منظمة للمستقبل.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مجددا على إلتزام سلوفينيا بميثاق الأمم المتحدة. وفي العالم الراهن المتغير بسرعة، يجب بذل كل جهد بغية ضمان إتساق عمل الأمم المتحدة من الناحية العملية مع التطلعات التي أعرب عنها الميثاق.

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
تكلم العديد من الممثلين أمس واليوم، وأكدوا مجددا وبوضوح على ما دأبت الحكومات تحث عليه مرارا وتكرارا: يجب أن يكون هناك تمثيل عادل في مجلس الأمن التابع للمنظمة.

إن التمثيل العادل يتجاوز التمثيل الجغرافي العادل الذي أشير اليه كمعيار للعضوية غير الدائمة في المادة ٢٣ من الميثاق. إن التمثيل العادل الذي يتوخاه القرار ٦٢/٤٧، ليس بأقل من تعميم الديمقراطية.

لقد بلغت الأمم المتحدة الآن مكانة تتمتع فيها بسلطة عالمية نافذة حتى بات من المسلم به على نحو متزايد أن لها ولاية تتمثل في تيسير الديمقراطية لشعوب الدول الأعضاء حتى بالرغم من اعتراضات الحكومات. والواقع، أنه في المناقشة الحالية بشأن الإنشاء المقترح لمنصب المفوض السامي لحقوق الإنسان، أشار البعض الى إمكانية أن تكون إحدى مهام هذا المنصب دعم الديمقراطيات الانتخابية. وإذا كان بمقدور المنظمة أن تكون لها مثل هذه التطلعات الواسعة، فبالتأكيد يتعين عليها إخضاع عملياتها ذاتها للمبادئ الديمقراطية.

وبالتالي، يجب أن نكفل بسرعة أن تكون الديمقراطية مقدسة تماما في التمثيل لعضوية مجلس الأمن. والمعايير العملية لتلك الديمقراطية يجب ألا تتضمن فقط تلك العوامل مثل مستوى المساهمات المالية، وإنما أيضا عوامل أخرى عديدة، مثل حجم السكان. وفي الوقت نفسه، فحتى الدول الصغرى، وبخاصة ذات الموقع الاستراتيجي، يجب أن تمثل حتى على أعلى المستويات. ولقد وضعت حكومة بلادي هذه

المعايير باستفاضة في ورقة عممت في تقرير الأمين العام (A/48/264/Add.3).

إننا، عندما نتكلم عن التمثيل العادل، نشير إلى العضوية غير الدائمة والعضوية الدائمة على حد سواء. وفي حالة العضوية غير الدائمة نؤيد بصراحة مفهوم العضوية الاقليمية الذي طرحته وفود عديدة. وفيما يتعلق بالعضوية الدائمة، يعترف وفد بليز بأنه، على أساس من المبدأ الثابت والمنطق، يمكن طرح حجج ضد تطبيق مفهوم العضوية الدائمة نفسه. ومع هذا، ولتحقيق التوازن، أعتقد أنه نمط مرغوب فيه، يعترف بين جملة أمور بالمسؤولية الكبرى الملقاة على بعض الدول في المجالات الصعبة والمكلفة لحفظ السلام وانفاذ القانون وتحقيق الأمن. ومع هذا، ترى بليز أن العضوية الدائمة يجب أن تشتمل على عناصر أكثر تنوعا وإنصافا، وأكثر تمثيلا لـ "المدنيات الكبرى" على حد التعبير الوارد في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

إن مجلس الأمن لا يعبث. إنه يتعامل كل يوم مع أخطر المسائل المتعلقة بالحياة والموت. ولذلك يجب أن ترسم الخطوط العريضة لمعايير العضوية بوضوح تام وتحديد تام. لقد طرحت حكومة بلادي بعض المقترحات بشأن هذا في ورقتها. وفعلت ذلك حكومات أخرى عديدة أيضا. والآن من المحتمل تماما أن أعضاء حاليين، يمكن أن يصبحوا مع تغير الظروف، غير مؤهلين وفقا لتلك المعايير. واعترافا بالخدمة الجليلة التي يؤديها الأعضاء الدائمون الحاليون، بوسعنا أن نقترح اعتماد النص "إعفاء" يحتفظ بموجبه الأعضاء الدائمون الحاليون بوضعهم ماداموا مستوفين لبعض الشروط السهلة للغاية.

إن حق النقض لا يتفق مع المؤسسة الديمقراطية الحديثة للأمم المتحدة. ومن الناحية المنطقية، ينبغي أن يلغى. ومع هذا، نضم صوتنا إلى أصوات الوفود التي تتبع نهجا واقعيا إلى حد ما بشأن هذا الموضوع. إننا لا ننضم إلى الرأي القائل بأننا يجب أن نجدول مقدما الحالات التي قد يسمح باستخدام حق النقض فيها. وبدلا من ذلك يرى وفد بلادي السماح لأي عضو دائم بأن يمارس بحرية حق النقض ما لم يقرر جميع الأعضاء الدائمين الآخرين أن ممارسته غير ملائمة. وكبديل لذلك، نرى أن الاقتراح بوجوب اتفاق عضوين دائمين على الأقل على ممارسة حق النقض اقتراح له وجاهته.

أخيرا تقترح بليز ضرورة زيادة عضوية المجلس بغية توفير مساواة أكبر في الفرص لأعضاء الأمم المتحدة المتزايدين بسرعة. إلا أنه يجب ألا يصبح المجلس غير عملي. وبالتالي، توافق بليز على أن تكون العضوية ما بين ٢٠ و ٢٥ عضوا.

إن هذه أوقات مفعمة بالأحداث. فمن حائط برلين إلى الجنوب الافريقي - حتى في الأراضي المقدسة - حدث، ولا يزال يحدث ما لم نجرؤ على أن نحلم بحدوثه من قبل. بل إننا، في قصر العقلانية والعدل العظيم هذا، يمكننا، في وقت لا يتجاوز الذكرى الخمسين للمنظمة، أن نجرؤ على الاسهام في "أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قادت فترة ما بعد الحرب الباردة إلى تحديات عديدة كان على جميع أعضاء الأمم المتحدة أن يواجهوها بتصميم وشجاعة. وفي هذا السياق أثار تقرير الأمين العام عن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية، المقدم وفقا للقرار ٤٧/٦٢، اهتماما شديدا له ما يبرره.

لسنوات عديدة جدا، ظلت مسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي رهينة لمنطق العداء وكانت المواجهة الأيديولوجية والعسكرية بين التكتلات المتنازعة عائقا كبيرا أمام تطوير قدرة مجلس الأمن الممكنة للاستجابة بشكل فعال وسريع للحالات الخاصة الناجمة عن الأجواء المضطربة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مع ذلك، فإن هذا الجمود والشعور العميق بالقلق تحولا بشكل كبير نتيجة التغيرات السياسية المثيرة التي وقعت في السنوات الأربع الماضية. وخلق القضاء على مواجهة التكتلات في العلاقات الدولية روحا من الزمالة بين أعضاء مجلس الأمن. وبالتالي فإن النهج الانقسامية والاستخدام المتتالي لحق النقض حل محلهما البحث عن توافق الآراء في قرارات مجلس الأمن، الأمر الذي عزز فرص تطبيق أحكام الفصل السادس من الميثاق في حل المنازعات حلا سلميا.

عندما خاطب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لبلادي، الأونرابل غيدو دي ماركو، الجمعية يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، وصف مجلس الأمن بأنه:

"أداة فريدة في البحث عن السلم والأمن. إنه خليط من المثالية والواقعية؛ إنه

جهاز تداولي ووظيفي في آن واحد." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٣، الصفحة ١٥).

وأضاف قائلا إن رفع قيود الحرب البادرة كان له أثر واضح وخلاق للغاية في اطلاق دور المجلس في صنع السلام وحفظ السلام. وهذا البعد، الذي أعيد اكتشافه لامكانية مجلس الأمن في الاستخدام الفعال لأحكام الميثاق المتعلقة بالأمن الجماعي التي تكملها أحكام الفصلين السابع والثامن، خلق أيضا احساسا جديدا بالاتجاه واحساسا جديدا بالهدف ليس فقط لعضوية مجلس الأمن المقيدة، وإنما أيضا لعضوية الجمعية العامة الهامة والأكبر.

وتؤكد الحقائق الراهنة على أن الروح الجماعية تستند إلى المسؤوليات والواجبات التي تتشاطرها جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ونجد واحدا من الجوانب الرئيسية لهذه المسؤوليات في المادة ٢٤ من الميثاق، التي تنص على أن أعضاء الأمم المتحدة يعهدون

"إلى مجلس الأمن بالتبعيات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

إن مسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن ترتبط بالضرورة ارتباطا وثيقا بفحوى هذا الحكم من الميثاق.

ولا بد من صياغة الجهود الرامية إلى توسيع عضوية المجلس وتعزيز وظائفه في نطاق الإطار المتوخى بمقتضى الميثاق، وتعتقد مالطة أن مجلس الأمن الموسع العضوية ينبغي أن يواصل التمسك بشدة بهذا الحكم وذلك بتكثيف تنفيذه من خلال أساليب جديدة للتعاون والتنسيق بين الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة.

وتشاطر مالطة بقية أعضاء الأمم المتحدة تطلعها المشروع إلى أن تكون الشفافية في عمل المجلس سمة مميزة له، ولا سيما بالنظر إلى ما لقراراته من أثر على الأعضاء عامة. وفي هذا الصدد، نرحب بالخطوات التي اتخذت في وقت مبكر من هذا العام لتحسين عملية ابلاغ جميع البعثات بأعمال المجلس المتوقعة شهريا.

إن الاعتراف بوجود نظام عالمي جديد في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين قد شجع الدول الأعضاء على التماس المساعدة من مجلس الأمن، وعلى طلب النصفة والجبر من ذلك الجهاز صاحب الكلمة المسموعة الذي أخذ يضطلع بدور أوسع في المناداة بالحل الدبلوماسي للتوترات والصراعات، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد وجدت ثقة المجتمع الدولي بالأمم المتحدة، والبحث عن الصالح المشترك في وقف تصعيد التوترات والصراعات وفي حفظ السلم وصنع السلام عن طريق مجلس الأمن، صدى كبيرا في الزيادة الحاصلة في عضوية المنظمة. والمسؤوليات العالمية للمنظمة قد أدت بدورها إلى زيادة في أنشطة مجلس الأمن وفي اللجوء إليه.

في عام ١٩٤٥، عندما كان عدد أعضاء الأمم المتحدة ٥١ دولة، كان مجلس الأمن مكونا من ١١ عضوا من أعضاء المنظمة. وبحلول عام ١٩٦٥، عندما ازدادت عضوية الأمم المتحدة إلى ١١٣ عضوا، ارتفع عدد أعضاء المجلس إلى ١٥ عضوا، مع تعديل الأغلبية المطلوبة لصنع القرارات من ٧ أصوات إلى ٩ أصوات تعبيرا عن التغير الحاصل في تشكيله.

وبالتالي، ترى مالطة أنه في ظل الظروف الراهنة، ومع انضمام ٧١ دولة أخرى إلى عضوية الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ١٨ الماضية، فإن عملية توسيع عضوية مجلس الأمن عملية تستحق النظر الجاد الذي يولى إليها آلان. وتتطلب الحقائق الجديدة للبيئة السياسية لعالم اليوم أن يتم تنفيذ أي تعديل في تكوين مجلس الأمن بطريقة لا تعزز فحسب فعالية المجلس بوصفه أداة للأمن الجماعي بل تعطيه أيضا طابعا أكثر اتساما بالعالمية وأوسع تمثيلا للدول، كبيرها وصغيرها، وفقا للمادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب أن يكون أحد الأهداف الهامة لأي توسيع في عضوية المجلس ضمان التوازن والانصاف في تكوينه في ضوء المستوى الحالي الذي بلغته العضوية في الأمم المتحدة. ويجب مراعاة الاعتبارات الاقليمية والجغرافية وضرورة تهيئة فرص معقولة لجميع أعضاء الأمم المتحدة ليأخذوا دورهم في عضوية المجلس،

بالاضافة إلى الاعتبارات المتصلة بحجم ومركز فرادى الأعضاء في الأمم المتحدة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة فريشيت (كندا).

وتولي مالطة اهتماما خاصا للحجج التي طرحتها الدول الأعضاء الأخرى، وخاصة ما يتعلق منها بأثر توسيع العضوية سواء على المسائل المضمونية أو الإجرائية في مجلس الأمن بشكله الجديد، بما في ذلك أحكام المادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة. ويؤيد وفد بلادي إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في كافة جوانب مسألة زيادة عضوية المجلس والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن.

وتعتقد حكومة بلادي أن المداولات المفيدة الجارية في إطار اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة، وكذلك مشاورات رئيس الجمعية العامة بشأن تنشيط أعمال الجمعية، ينبغي أن تكون مكملة للمناقشة التي تدور حول إجراء استعراض شامل لوظائف مجلس الأمن وعضويته.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى الدور الرائد الذي اضطلعت به مالطة خلال رئاستها للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، عندما أكدت على أن الجمعية العامة، بموجب الميثاق، هي الجهاز الرئيسي الوحيد الذي تكون فيه جميع الدول متساوية وأعضاء دائمة. والجمعية العامة تتمتع بالسلطة والقدرة اللازمتين لمناقشة جميع المسائل التي تؤثر على العلاقات الدولية. وهي المحفل الوحيد الذي يمكن فيه النظر في المسائل من كافة جوانبها المترابطة، والذي يمكن فيه استشارة جميع الأطراف في مشكلة ما، في وقت واحد، والذي يمكن فيه تكملة عملية صنع القرار بعملية تنفيذ فعالة.

وترى مالطة أنه سيكون من المفيد والهام الحفاظ، في أية عملية تتصل بالتمثيل في عضوية مجلس الأمن وبتوسيعها، على علاقة دستورية متوازنة داخل الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنصب الأمين العام، وفيما بين هذه الأجهزة. وينبغي أيضا تعزيز التعاون بين هذه الأجهزة والمنظمات الاقليمية، على النحو المتوخى بموجب الفصل الثامن من الميثاق.

إن الأفكار والمقترحات المتصلة بتعزيز فعالية مجلس الأمن والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة ستبقى مطروحة ما دامت منظمتنا قائمة. وان اقتراب موعد الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يتيح فرصة مثالية للمجتمع الدولي لكي يحدد موعدا لاتمام دراسته المتعمقة للسبل المتاحة له في مساعيه للنهوض بالسلم والأمن والرخاء.

وإن مسألة تنشيط الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة ومسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية لا بد أن يشكلا جزءا من جهد عالمي يستهدف الاسهام بشكل فعال وكفء لا في صيانة السلم والأمن الدوليين فحسب بل ايضا في النهوض بالتقدم الاجتماعي والحرية للجميع.

السيد باتيوك (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن المناقشة الجارية تدلل مرة أخرى على أن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية وهي مسألة هامة حان أوانها. إن الأهمية القصوى التي تعلقها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه المسألة تؤكدها أيضا الردود المضمونية الكثيرة التي وردت من الدول الأعضاء وأدرجت في تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع (A/48/264).

وأن تركيز أغلبية البيانات المدلى بها على اصلاح مجلس الأمن يظهر بوضوح أن الوقت لتكييف عضوية المجلس وكامل هيكله وتكوينه وأساليب عمله مع الواقع الدولي المعاصر، قد حان الآن إن لم يكن قد حان منذ زمن مضى. وأي تأخير جديد لن يؤدي إلا إلى عرقلة التقدم في تطوير تعاون متعدد الأطراف بتلك الروح البناءة التي اكتسبت زخما في فترة ما بعد الحرب الباردة وما بعد المواجهة بين الكتلتين.

لقد ولدت هذه المنظمة قبل حوالي نصف قرن، وقطعت شوطا تاريخيا هاما. وقد نمت في عضويتها وازدادت خبرتها. فمن الـ ٥١ دولة عضو، التي أسست الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، ارتفعت العضوية إلى ١٨٤ دولة، مما جعلها توشك أن تكون عالمية حقا، ولقد صقلت الأمم المتحدة أعمالها وامتدت بأنشطتها إلى مجالات جديدة.

لقد أدى تزايد عبء العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة بصفة دائمة وضرورة انعكاس الزيادة العددية في عضويتها على نحو مناسب إلى توسيع الأجهزة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة من حين لآخر. وقد ترك مجلس الأمن وحده، بشكل عام بمنأى عن هذا

الاتجاه، إذ لم تزدد عضويته إلا مرة واحدة - أي في عام ١٩٦٣، بأربعة مقاعد.

ومنذ ذلك الوقت إزدادت عضوية الأمم المتحدة بـ ٧١ دولة. وتثير هذه الحقيقة ضرورة الحاجة الى إزالة عدم التناسب فيما بين تكوين مجلس الأمن وعضوية الأمم المتحدة، ولو جزئيا على الأقل. ومن الجدير بالذكر أنه في عام ١٩٤٥ كان تكوين مجلس الأمن يمثل ما يزيد على ٢٠ في المائة من إجمالي عضوية الأمم المتحدة، وهو الآن في عام ١٩٩٣ يمثل ٨ في المائة فحسب.

ليست الأعداد وحدها هي التي تعنينا، ومن الواضح أنها ليست أهم العوامل. لقد شهدنا تضاعف عبء العمل الذي يقوم به مجلس الأمن والكثافة الهائلة في أنشطته، ولا سيما في السنوات الأخيرة، عندما تخلص من قيود المواجهة فيما بين الكتلتين، وبدأ يعمل بصورة مستمرة وكأنه خط انتاجي في مصنع محاولا الاستجابة عمليا إلى كل تحد رئيسي جديد في الحياة الدولية. وفي هذا الصدد أيضا، يشاطر وفد أوكرانيا وجهة النظر القائلة بأن التكوين الحالي لمجلس الأمن وأساليب أدائه بحاجة إلى تعديلات معينة.

وفي نفس الوقت، نعتبر أن زيادة تعزيز كفاءة المجلس في عمله أمر له أهمية مماثلة. ينبغي أن يحتفظ المجلس بأسلوب عمله الجاد وبقدرته على الرد دون تأخير على الحالات الطارئة التي تستدعي تدخلا عاجلا، وعلى النظر في تلك الحالات بعمق وبسرعة واتخاذ القرارات المناسبة.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان ان نحاول في هذه المسألة إيجاد حل يكون مقبولا لكل الدول، بما فيها الأعضاء الدائمون في المجلس.

وفي رأينا أنه ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا، عند حل مشكلة زيادة العضوية، ظهور مشاركين جدد في العلاقات بين الدول، وهم مشاركون يمتلكون كلا من الإمكانيات الكامنة والقدرات الحقيقية للقيام بدور رئيسي في أعمال المنظمة في الوقت الحاضر - ولا سيما في صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين - ومشاركون يتحملون جزءا جوهريا من العبء المالي للأمم المتحدة.

وبالمثل، من الأهمية بمكان عند حل مسألة زيادة عضوية المجلس، تطبيق نهج مفاهيمي جديد لهيكله. وفي هذا الصدد، قد يكون من المفيد دراسة مدى استجابة نموذج المستويين الحالي في عضوية المجلس - حيث تكون بعض المقاعد دائمة وغيرها يشغل بالتناوب المستمر - لظروف الوقت الحاضر. إن هذا النظام كان يبدو في المرحلة الأولى لوجود الأمم المتحدة نظاما له ما يبرره. ولكن الآن، لم يعد بوسع أي دولة، كقاعدة عامة، أن تحصل على مقعد في المجلس إلا مرة واحدة كل عشر سنوات أو عشرين سنة.

وهنا تكمن جذور مناخ العزلة والحسد الذي يحيط بمجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي لصنع القرار في الأمم المتحدة. وهنا يكمن أيضا الشعور بأن أية دولة، اما أن تكون عضوا في مجلس الأمن أو لا شيء على الاطلاق في هذه المنظمة، فيما يتعلق بعملية صنع القرارات الهامة. وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي لأية تعديلات مقبلة لمجلس الأمن لكي تكون ناجحة ومحققة لهدفها، أن توفر لعضوية الأمم المتحدة بأسرها الاحساس بالمشاركة في عملية صنع القرار في هذه المنظمة والوسائل التي تتيح هذه المشاركة.

حقا، لقد حان وقت التغيير. وقد يصح أن تتضمن الدراسة المتأنية للاحتمالات المختلفة في هذا المجال إدخال نموذج جديد للمجلس يتكون، لنقل من ثلاث فئات من الأعضاء، منها فئة جديدة من الأعضاء تتناوب فيها دولتان أو ثلاث دول هامة من كل مجموعة إقليمية العضوية في المجلس. ويمكن تطبيق هذا الاقتراح بتقديم مقعد إضافي واحد في المجلس لكل مجموعة إقليمية. وسيسمح هذا النهج للدول التي تقدم أكبر الاسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين وفي بلوغ مقاصد الأمم المتحدة الأخرى وتتحمل أكبر قدر من الأعباء المالية للمنظمة أن تحظى بمزيد من الفرص للمشاركة في عمل المجلس.

يعتبر وفد أوكرانيا أن معيار عضوية مجلس الأمن، المحدد في الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق، ينبغي التمسك به باستمرار. وفي هذا المضمار، نشاطر الأفكار المعرب عنها في البيانات السابقة، ولا سيما من جانب وفود تركيا، وإيطاليا ومصر على سبيل المثال لا الحصر.

والمهمة الهامة التالية هي كفالة المشاركة الفعالة في أعمال المجلس للدول التي تكون مساهمة رئيسية في عمليات صيانة السلم وفي الوقت نفسه من الدول الأكبر من حيث عدد السكان - على سبيل المثال، الدول التي يتجاوز سكانها ٣٠ مليون أو ٥٠ مليون نسمة. وتلك

المجموعة غير الرسمية، التي تمثل أكثر من نصف الإنسانية، إذا شاركت على نحو فعال في عملية صنع القرار بمجلس الأمن، ستعزز بدرجة كبيرة من شرعية وسلطة قرارات المجلس.

ولا يمكن حل مسألة تكوين المجلس على نحو مرض بمعزل عن مسألة إجراءات تصويته - أي دون تعديل حق النقض. إن هذه الظاهرة، التي أدرجت في ميثاق الأمم المتحدة اتباعا لممارسة عصبة الأمم، قد اصطبغت بصبغة مختلفة نوعا ما عندما نقلت إلى الأمم المتحدة. وقد تحولت في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى سلاح لابطال مفعول أية محاولات لفرض إرادة نظام أيديولوجي أو إرادة دول تنتمي إليه على نظام أيديولوجي آخر أو على دول فرادى تنتمي إليه. ومن ثم، تفادت صراعات يصعب حتى مجرد التكهن بعواقبها.

على أنه يصح أن نتذكر في هذا المضمار أن الحقيقة كثيرا ما تعد في مولدها بدعة من البدع وتصبح عند مماتها ضربا من التعصب وأن الموتى يمسكون بالأحياء بخيوط التقاليد البالية. وفي الواقع أنه، عندما صيغ ميثاق الأمم المتحدة كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المدافع الأكبر والأبلغ والأكثر عنادا عن الحق المطلق في النقض في مجلس الأمن. وهو حق لم يكن ليقبل بصدده أية مساومة. وعلى المدى الطويل، كان له ما أراد. والآن اختفى الاتحاد السوفياتي، ولكن حق النقض السوفياتي الصورة لا يزال حيا يرزق. إن علاقات المشاركة القائمة حاليا فيما بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد تغلبت على تلك المشكلة. وفي الواقع، أنهم يحولون إلى حد كبير حق النقض غير المقيد هذا إلى امتياز خاص مما يلقي ظلالا على مبدأ السيادة المتكافئة للدول.

وفي ضوء الحقائق الأخرى لعالمنا المعاصر، ينبغي أن يكون من المستطاع، وذلك أمر، مستصوب جدا، القاء نظرة ثانية على إجراء يعني، في جوهره، أن بوسع دولة واحدة أن توقف اتخاذ قرار بشأن أية مسألة معروضة على مجلس الأمن، ولو كان ذلك القرار في صالح المجتمع الدولي برمته. وفي هذه المرحلة، قد يكون من المناسب دراسة أشكال لتعديل حق النقض، مثال ذلك "التصويت المرجح بالأوزان" أو منح الجمعية العامة أو مجلس الأمن الموسع، الذي يوسع خصيصا لهذه الحالات، حق إلغاء أثر حق النقض بأغلبية مشروطة إذا كان النقض صادرا عن عضو دائم واحد فقط في مجلس الأمن.

إن وجهات النظر والأفكار الواردة في هذا البيان تعرض رؤية أوكرانيا لهذه المسألة، التي تعتبر هامة أيضا بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره والدول الأعضاء فرادى.

وكما اقترح في مشروع القرار A/48/L.28 بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر، فإننا نرى ضرورة مواصلة الدراسة المتعمقة لهذه المسألة في فريق عامل مفتوح العضوية، ومن ثم نضمن، إلى حد ما، أن الخطوات العملية الأولى لاصلاح مجلس الأمن ستتخذ بحلول سنة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

إن البند الذي تنظر فيه الجمعية هو أكثر البنود أهمية بالنسبة لمستقبل منظمتنا. وقد أثار القرار ٦٢/٤٧، الذي اعتمدته الجمعية في العام الماضي، ردود فعل واسعة النطاق ومتنوعة، مما يدلل على أهمية الموضوع والرغبة الشائعة لدى الدول الأعضاء في الإسهام في تبادل الآراء الجاري حاليا.

ويرد موقف فنزويلا الأساس بشأن "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية" في إضافة الى تقرير الأمين العام تتضمنها الوثيقة A/48/264/Add.1 المؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣. ولا أعتزم أن أكرر في هذه المناسبة الآراء المعرب عنها فيها. ولكن تنوع الآراء والردود الواردة في تقرير الأمين العام يدفعنا الى طرح بعض الملاحظات الإضافية المستندة الى تجربتنا الأخيرة كعضو غير دائم في المجلس في فترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣.

وأثناء العملية التي نوشك على الشروع فيها والتي ستتناول حتما دراسة جميع الجوانب المتصلة بأداء المجلس وأسلوبه في القيام بأنشطته، من الضروري أن نتجنب النظر الى المجلس وكأنه هيئة مستقلة ذاتيا تتصرف منفردة بذاتها ولا تأخذ في حسبانها مصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة. ولا ينبغي أن يغيب عنا أن قرارات مجلس الأمن - شأنها شأن أي قرارات يتخذها أي محفل جماعي - إنما هي محصلة ارادات أعضائه. وفي عملية اتخاذ القرارات، يسترشد مجلس الأمن بدقة بعدد من المعالم التي حددها ميثاق المنظمة.

فأولا، يتحمل مجلس الأمن، كما قرر أعضاء المنظمة، المسؤولية الأولى عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، يجب أن يكون بوسع مجلس الأمن أن يكفل اتخاذ المنظمة لعمل سريع وفعال في القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصه.

ثالثا، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن المجلس عندما يقوم بأداء واجباته، إنما يفعل ذلك بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة وبتفويض منها.

رابعا، إن القيود المفروضة على عمل المجلس هي تلك التي تفرضها مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

خامسا، تكون قرارات المجلس ملزمة لجميع الدول الأعضاء لأنها التزمت جميعا بقبولها.

وهناك اعتبار أساسي آخر نرى أنه يجب أن يوجه مناقشاتنا فيما يختص بزيادة عضوية المجلس، ألا وهو الحاجة الى ضمان ألا يؤدي أي قرار يتخذ الى الانتقاص في نهاية الأمر من فعالية هذه الهيئة أو عرقلة تلك الفعالية. بل على العكس، يجب أن يكون هدفنا الرئيسي، هو تعزيز أداء المجلس وفعاليته بحيث تكون المنظمة في وضع يمكنها من التصرف السريع الفعال في الحالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين، مثلما يتطلب الميثاق.

وإذ أنتقل الآن الى بعض الجوانب المضمونية التي ستصبح لا محالة موضع مناقشة في إطار البند الذي نتداول بشأنه، أود أن أشير على وجه التحديد الى مسألة زيادة عضوية مجلس الأمن وإمكانية إنشاء فئات جديدة من الأعضاء التي ترددت الإشارة اليها في كثير من الآراء الواردة في تقرير الأمين العام.

إن فنزويلا ما برحت تتمسك، منذ بداية المنظمة الأولى، برأيها القائل بأن مفهوم "العضو الدائم" في مجلس الأمن وحق النقض المرتبط به ينطويان على مخالفة للأسس الديمقراطية لهذه المنظمة. وفي هذا السياق، يتعين التوفيق بين الزيادة في عدد الأعضاء وبين التسوية في الحقوق والالتزامات بين جميع الدول الأعضاء. وتعتقد فنزويلا أن أي إصلاح ينبغي أن يسهم لا في تعميق الاختلالات المتأصلة في التشكيل الحالي للمجلس، وإنما في القضاء عليها. وينبغي أن يؤدي هذا الإصلاح الى جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا بوجه عام تجاه بقية المنظمة ودولها الأعضاء، والى كفالة المزيد من الانصاف في التوزيع الإقليمي للمقاعد.

إن توسيع حجم المجلس بما يتماشى مع هذه المعايير سيتطلب تعاريف وتحديدات مقبولة عالميا للعوامل التي سيستند إليها اختيار الأعضاء لهذا الجهاز الهام. ولا يبدو أن هناك أية معالم اقتصادية أو سياسية أو ديموغرافية أو غيرها، قادرة على توفير الإجابة الوافية على الأسئلة المعقدة التي تثيرها هذه الاقتراحات. وأي قرار في هذا الموضوع، يتطلب في رأينا تحديدا مسبقا. ثم إن علينا أن ننظر فيما يترتب عليه من آثار، لا على أداء المجلس وتمثيله فحسب، وإنما أيضا في إطار كل منطقة إقليمية على حدة، وعلى التوازن المنشود فيما بين المناطق الإقليمية. إن فنزويلا تسترشد في هذا الصدد بضرورة الحفاظ على توازن بين رغبات والتزامات كل دولة من الدول الأعضاء.

وفنزويلا على استعداد لأن تدرس بشكل موضوعي المزايا والمساوئ التي تنطوي عليها مختلف الاقتراحات المقدمة، وأن تشارك مشاركة بناءة في مناقشتها، دون أن تقرر مسبقا الشكل أو الصيغة اللذين يتيحان إقامة أفضل توازن بين مصالحنا الوطنية والإقليمية وبين مصالح المنظمة برمتها.

وينبغي أن تكون غاية عملية الإصلاح التي نقيّمها هي بناء منظمة أكثر كفاءة، منظمة تعترف بالتعقيدات التي تكتنف عالم اليوم وتقبل تنوع مصالحه. وترى فنزويلا أنه لا يجب استبعاد أي جانب من جوانب أداء المجلس وتشكيله مسبقا من هذه العملية. ونحن نؤيد إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لبحث وإيجاد حلول متفق عليها فيما يتعلق بزيادة عضوية المجلس وجميع المسائل المتصلة بها، ولا سيما آلية صنع القرار، والمشاركة، والمسؤولية أمام جميع أعضاء المنظمة.

وقد تشرفت فنزويلا بأن تشهد وتشارك في تغييرات هامة في مجلس الأمن. وعلينا أن نوفر الاستقرار والاستمرارية لعملية التغيير هذه، وأن نؤسسها على أكبر قدر ممكن من الشفافية والتمثيلية. ونحن نعرف أنه سيتعين علينا أن نوفق بين المصالح والنهوج المختلفة، ولكننا على يقين من أن المنظمة لا بد وأن تقوى نتيجة لهذه العملية. ونحن على ثقة من أننا

سنبدأ هذه المهمة باستبصار وإحساس بالمسؤولية وبالحرص على أن نوفر لأنفسنا مجلس أمن قادرا على الوفاء بمتطلبات العالم المعاصر.

السيد أتشاريا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت نيبال من البلدان التي استجابت الى طلب الأمين العام الى الدول الأعضاء بأن تحيل إليه آراءها فيما يتعلق بإمكانية إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن عملا بقرار الجمعية العامة ٦٢/٤٧ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأود أن أسرد بعض الاعتبارات الأساسية المسترشد بها في آراء الحكومة الملكية لنيبال فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

إن المادة ٢٤ من الميثاق تسند الى مجلس الأمن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، على أن يكون واضحا إن المجلس في اضطلاعه بمهامه إنما يعمل بالنيابة عن مجموع الدول الأعضاء. ويقر هذا الحكم الهام مبدأ التمثيل الديمقراطي الأساسي. وتوضح الزيادة الكبيرة في عضوية الأمم المتحدة من ١١٣ عضوا في عام ١٩٦٥، عندما بدأ سريان التشكيل الحالي لمجلس الأمن، الى ١٨٤ عضوا في الوقت الحالي أن عضوية المجلس اليوم لا تعبر تعبيرا كافيا عن الصورة الحالية لعضوية الأمم المتحدة.

لذلك يسر وفد بلدي أن يلاحظ وجود تلاق كبير في الآراء على أن إدخال تعديلات على تكوين المجلس أمر من شأنه أن يقوي دعم قراراته على نطاق أوسع. ويبدو أيضا أن هناك اتفاقا عاما على أن إجراء زيادة محدودة في العضوية أمر يلبي المعيار الديمقراطي الخاص بتوطيد الصفة التمثيلية دون النيل من قدرة المجلس على العمل بسرعة وفاعلية. وبالمثل، يشاطر وفد بلدي الرأي القائل بأن أي زيادة في العضوية لا بد وأن تسترشد بمبدأ التمثيل العادل الذي هو مبدأ هام.

إن تعليقات الدول الأعضاء الواردة في تقرير الأمين العام والبيانات المدلى بها في هذه المناقشة قد أبرزت أيضا ضرورة إعادة النظر على نحو حاسم في أساليب عمل مجلس الأمن ووظائفه. وكما قال رئيس وزراء نيبال في خطابه أمام الجمعية العامة، فإن مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي الموكول اليه صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتصرف بطريقة متماثلة مع الجميع ومنزهة عن كل تحيز، ويجب أن يكون ذلك أيضا هو الانطباع الذي يتركه في الأذهان. وترى نيبال أيضا أن القوة الحقيقية للأمن الجماعي تكمن في القدرة على تنفيذ أحكام الميثاق المتصلة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وبالتالي، من الضروري البحث عن السبل والوسائل التي تؤدي الى النهوض بالدبلوماسية الوقائية من جانب مجلس الأمن.

ونحن نلاحظ أن مجلس الأمن بدأ بالفعل خطوات لتحسين الشفافية في عمله استجابة للنداءات المتكررة من الدول الأعضاء عامة. وينبغي المضي قدما في تقوية هذه العملية. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ضرورة إيجاد آلية تشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بعمليات حفظ السلام. ومن الضروري وجود تفاعل أقوى بين الجمعية العامة ومجلس الأمن لضمان جعل قرارات المجلس تمثل في الواقع الإرادة الجماعية للأعضاء.

ويرحب وفد بلدي باعتزام الرئيس إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للعمل فيما بين الدورات من أجل دراسة كل الجوانب المتصلة بزيادة عضوية مجلس الأمن وممارساته وإجراءاته، ووضع توصيات بشأنها. وهذه مهمة جسيمة حقا، ولكن إذا توفرت الإرادة السياسية فسيكون بوسعنا اتخاذ قرار في هذا الخصوص بحلول الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد كاتارينو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد تغيرت العلاقات الدولية تغيرا جذريا منذ نهاية الحرب الباردة، وعلى الرغم من أن العالم ربما أصبح أقل مدعاة لليقين في بعض النواحي، فلعل الطريق قد أصبح الآن ممهدا لكي تحقق الأمم المتحدة المبادئ الواردة في الميثاق الذي مضى على توقيعه في سان فرانسيسكو ما يقرب من ٥٠ عاما.

ووفقا للميثاق، تقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد أدت التغيرات التي طرأت على الحالة الدولية في السنوات القليلة الماضية الى تمكين مجلس الأمن من أن يضطلع لأول مرة بالدور الكامل المسند اليه. ومع ذلك، فإنه وإن كانت مقدرة المجلس على الاستجابة الى الحالة الدولية، قد ازدادت اليوم عما كانت عليه فإنه قد أصبح أيضا محاصرا بصورة متزايدة بعدد دائم التعاظم من المطالبات التي تدعوه الى التدخل في حالات شتى.

وفي ظل هذه الخلفية، يكون من المفهوم تماما أن تضطلع الأمم المتحدة ودولها الأعضاء بعملية إعادة النظر في مسألة تكوين مجلس الأمن والتمثيل العادل في عضويته. وفي هذا الصدد، تتطلع البرتغال بحماس الى المشاركة في المناقشات وتأمل في المساهمة في الوصول الى نتيجة ناجحة تؤيدها جميع الدول الأعضاء.

والواقع أن تكوين مجلس الأمن لا يعبر عن الوضع العالمي الحالي من ناحية، كما إنه لا يأخذ في الاعتبار الزيادة الكبيرة التي طرأت على عضوية الأمم المتحدة من ناحية أخرى. ولا بد من جعل مجلس الأمن أكثر كفاءة وشرعية وذلك بجعله يعكس حقائق الواقع الجديد بطريقة عادلة.

وعندما نبحث عن حل لهذه المسألة يتعين علينا أن نسعى لجعل مناقشاتنا تجري بطريقة صريحة وشفافة الى أقصى حد مستطاع بغية تجنب التوترات المحتملة وحرصا على تشجيع التوصل الى نتيجة تعبر عن توافق عام في الآراء.

والسعي الى تحقيق التمثيل العادل في المجلس ينبغي ألا يكون بأي حال من الأحوال على حساب كفاءته. فمن المهم للغاية أن يكون المجلس قادرا على أن يتخذ بسرعة وفاعلية قرارات مدعومة بما لعضويته من الوزن والثقل.

وفي هذه المرحلة، نود أن نطرح عددا من العناصر كإسهامات في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

ترى البرتغال أنه لن يكون من المناسب إنشاء فئة ثالثة في عضوية المجلس. فالمجلس يجب ألا يضم سوى أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين.

وربما يكون من السبل التي تؤدي الى الإبقاء على كفاءة المجلس مع زيادة طابعه التمثيلي في الوقت نفسه زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بواقع عضو إضافي واحد عن كل مجموعة إقليمية. وهذا الحل يبدو لنا حلا معقولا وعمليا.

وعلاوة على ذلك، نرى أن أي زيادة في عدد المقاعد الدائمة في المجلس يجب ألا تتحقق على حساب عدد الأعضاء غير الدائمين. فمبدأ العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن هو في صميم مسألة التمثيل العادل.

إننا نشجع بقوة اتخاذ ترتيبات وإنشاء آليات ملائمة للتناوب داخل المجموعات الإقليمية مما يتيح التوصل الى تحقيق تمثيل أكبر وأكثر إنصافا في عضوية المجلس العامة.

وترى البرتغال أن إصلاح مجلس الأمن يتيح فرصة لإعادة النظر في أساليب عمله، لا سيما فيما يتعلق بدور الأمين العام، ومشاركة أجهزة الأمم المتحدة الأخرى والدول غير الأعضاء المعنية بشكل مباشر بأي مسألة تكون قيد المناقشة.

وأخيرا، نرى قبل كل شيء أن أي زيادة في عدد المقاعد الدائمة في المجلس يجب أن تكون معبرة عن إرادة مجموع أعضاء الأمم المتحدة ككل. وعلاوة على هذا، من الأهمية بمكان أن تتوفر لدى الأعضاء الدائمين في المجلس الإرادة السياسية اللازمة للإضطلاع بالمسؤوليات العالمية التي يقتضيها مركزهم الدائم فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، دون الخضوع لأي عوائق داخلية أو خارجية وأن يكون ذلك الاضطلاع أمرا يدخل في وسعهم وأن تكون لديهم القدرة التي يتطلبها.

إن البرتغال، بينما تدرك التعقيدات التي تنطوي عليها هذه المسألة، ترحب أيما ترحيب بالمناقشة الجارية بشأن هذا الموضوع. ويحدونا أمل مخلص في أن تساهم أفكارنا هذه في البحث الجاري عن حل يكون مقبولا لنا جميعا.

السيد غامباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود في البداية أن أشارك المتكلمين السابقين في تهنئة الأمين العام على تجميع التقرير القيم المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية" المعروض أمام الجمعية الآن.

نظرا لأن نيجيريا أحد المقدمين الأصليين لقرار عام ١٩٧٨ بشأن هذا البند، فإن وفدي يشعر بارتياح كثير وهو يشارك في المناقشة التي تجري حاليا. ونشعر باغتباط خاص لأن ذلك الموضوع الذي ظل يدرج بشكل روتيني على جدول أعمال الجمعية في السبعينات والثمانينات يحظى الآن من الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأكمله بما يستحقه من الاهتمام والإحساس بأنه يعتبر من مواضيع الساعة. ونحن نرحب بهذا التطور.

ونأمل أن النظر في هذا البند ومناقشته في الدورة الحالية لن يسلطا فقط المزيد من الضوء على الموضوع بل أن يؤديا أيضا الى اتخاذ خطوات عملية واضحة تحرك قدما الى الأمام عملية إعادة تشكيل المجلس وزيادة عضويته بطريقة تكفل على الأخص التمثيل المنصف حقا، وتعزز بالتالي شرعية القرارات التي يتخذها.

ولئن كان من غير الضروري، أن نعيد كل الحجج التي أبداها وفدي هنا وفي محافل أخرى عديدة بشأن الحاجة الملحة الى إصلاح وإعادة تنشيط مجلس الأمن فقد يكون من المفيد أن نكرر بعض وجهات النظر التي أبداها وفدي بشأن مسألة إصلاح المجلس، ولو لمجرد التأكيد عليها.

إن الإصلاح ضروري إذا أريد لمجلس الأمن أن يحتفظ بمصداقيته وشرعيته باعتباره جهاز الأمم المتحدة المسؤول بصفة رئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. كما إنه يتفق مع عملية توطيد الديمقراطية التي يرغب المجتمع الدولي في تحقيقها في الأمم المتحدة. - وهي عملية من شأنها أن تكفل المشاركة الواسعة لجميع أعضاء المنظمة، أو ممثليهم، في شؤون مجلس الأمن.

والأهم من ذلك أن زيادة عضوية المجلس ستضمن عدم استياء أي عضو من الأعضاء لتصوره أنه استبعد عن شؤون المجلس. فمن المعروف أن المادة ٢٤ من الميثاق تنص على أن مجلس الأمن "يعمل نائبا عنهم" وهو لا يفعل ذلك إلا عندما يضطلع بمسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين.

لقد قرأ وفد نيجيريا بعناية ما قدمته الدول الأعضاء من آراء بشأن هذا الموضوع. ونحن نشعر باغتباط لأن الموضوع ولد كل هذه التصورات والتوجهات المختلفة، التي تتفاوت فيها مواطن التشديد. إلا أن القاسم المشترك في مختلف الحجج هو التسليم بالحاجة الملحة الى إعادة توسيع المجلس وإصلاحه وقد تأثرنا بالحماس الذي تناولت به الدول هذا الموضوع استجابة لطلب الأمين العام.

وفي هذه المرحلة، على الرغم من أن الحالة الدولية لا تزال غير ثابتة من حيث التغيرات الجغرافية - السياسية والاقتصادية مما يجعل من الصعب أن نرسم على نحو قاطع مسار واتجاه التغيرات المتوقعة، فإن من حسن الفطن أن نتوقع المدى والنطاق الممكنين للتغيرات الممكنة والتي ينبغي اجراؤها بأسرع ما يمكن. ولذلك ينبغي أن نمسك بتلابيب الفرصة السانحة وأن نتخذ من فورة التأييد الدولي الحالي للتغيير سبيلا لإصلاح المجلس. وعلى سبيل المثال من المهم بجلاء أن نحقق زيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس بما يعكس التكوين الجغرافي والديمغرافي لعالمنا بالإضافة الى الحقائق الاقتصادية والسياسية في هذا العالم.

ولا بد بصفة أساسية أن يعبر تطبيق مبدأ الإصلاح ومبدأ التغيير في مجلس الأمن، عن المطالب والتوقعات العالمية وليس عن المصالح الحصرية لمجموعة قليلة من الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى يجب أن تكون عملية الإصلاح شاملة من حيث المفهوم والتنفيذ، لا انتقائية وتمييزية بحيث ترضي شروط البعض وتتجاهل شروط الآخرين. ذلك أن إصلاح المجلس إصلاحا لا يفي إلا بأماني البعض تاركا أماني البعض الآخر معلقة أمر قد يثير لمنظمتنا صعوبات إضافية من حيث المصداقية.

ويرى وفدي أن مسألة التمثيل المنصف لا تتصل فقط بزيادة الأعضاء الدائمين وغير الدائمين ولكنها ترتبط أيضا بكامل مسألة التدابير الأخرى الممكنة لتعزيز ذلك الجهاز وإعادة تنشيطه، خاصة في مواجهة الحقائق العالمية المتغيرة. وفي هذا الصدد فإن عددا من الدول الأعضاء يرى أن تصريف شؤون مجلس الأمن يتم في الوقت الحاضر على نحو يتسم بنقص خطير ظاهر في الشفافية. ولذلك من المتوقع أن يتضمن الإصلاح الممكن تدابير من قبل التدابير التي تمكن الدول الأعضاء الراغبة في الإدلاء بدلوها من أن تفعل ذلك عندما يكون المجلس بصدد اتخاذ قرارات بشأن قضايا حيوية.

ويمكن زيادة الشفافية في عمل المجلس بالإعلان العلني الأوفى عن اجتماعاته. ولا بد أن تتمكن الدول الأعضاء المتورطة في منازعات أو صراعات يتناولها المجلس، من المشاركة ليس فقط في اجتماعاته الرسمية ولكن أيضا في مشاوراته غير الرسمية وذلك بطريقة تتسق مع روح الميثاق. إن هذا الانفتاح والوضوح سيضمنان أن تقابل القرارات التي يتوصل اليها مجلس الأمن في نهاية المطاف بالاستعداد اللازم من قبل جميع الدول الأعضاء لتنفيذها على الوجه السليم. إن الشفافية وزيادة المشاركة من جانب الدول ستضمنان في المحل الأخير أن تكون الدول الأعضاء قد حصلت على فرصة الإدلاء بدلوها

في المناقشة، واستشيرت بصورة كاملة في الأمور التي تؤثر عليها.

إن وفدي يتردد في تأييد فكرة تناول جميع المشاكل والمسائل المتصلة بإصلاح مجلس الأمن، مثل توسيع عضويته وطرق عمله، في آن واحد. فنحن نعتقد أن اتباع نهج كلي في هذا الصدد قد يؤدي الى إفلات الزمام بسبب تعدد العمليات والصعوبات التي ينطوي عليها الأمر. ولذلك فإننا نحث على اتباع عملية إصلاح تدريجية على نحو يسمح مثلا بمناقشة موضوع زيادة العضوية والفراغ منه أولا، ثم مناقشة موضوع طرق وإجراءات العمل ثانيا.

ولا ينبغي أن نهاب جسامة المشاكل التي لا بد وأن تثيرها قضية إصلاح مجلس الأمن، لأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة كما يقول الصينيون. ويجب أن تتوفر لدينا الشجاعة لاتخاذ هذه الخطوة الهامة الأولى صوب إصلاح المجلس في هذه الدورة.

والى جانب قبول الأساس الذي يقوم عليه الإصلاح يجب أن يكون لدينا الشجاعة الكافية لتحديد إطار زمني قطعي يجب أن تكتمل فيه عملية الإصلاح. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة إذا أردنا تفادي امتداد العملية بعد بدءها الى أمد لا ينتهي. لذلك سيؤيد وفدي، كبداية، مشروع القرار A/48/L.28 الذي يقترح إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في مسألة التمثيل المنصف في مجلس الأمن وزيادة عضويته، وسنكون على استعداد للمشاركة بنشاط في العمل الهام الذي سيفوض الفريق في إنجازه.

أما عن تحديد إطار زمني لتوسيع مجلس الأمن وإصلاحه فيبدو أن عام ١٩٩٥ الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها عام له دلالة خاصة. وإذا ما توفرت الإرادة أو الرغبة السياسية اللازمة فلن نحتاج الى وقت طويل لكي نقرر أن فكرة ما جيدة وتستحق التنفيذ.

عندما تبلغ المنظمة الخمسين من العمر ستكون مؤسسة على درجة من النضج تتيح لها اتخاذ أية قرارات يرى أعضاؤها أنها سليمة ولازمة. وفي سن الخمسين، لا يمكن للأمم المتحدة أن تكون مؤسسة على وعي بالتدابير التي ينبغي أن تتخذها لتعيد تنشيط نفسها وتقوي نفسها، ولكنها تفتقر في نفس الوقت الى الحكمة والالتزام السياسي لأن تفعل ذلك. يجب علينا أن نحقق توقعات الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي في مجموعه في هذه الأمور، ويجب ألا ندع أحدا يقول إننا لم نبذل المحاولة. إن الوقت قد حان لنبدأ، فلنبدأ بعزم على النجاح في هذا المسعى المفيد.

السيد نياكسي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

إن المناقشة حول إصلاح مجلس الأمن تدور منذ وقت طويل، بعد الإصلاح الأخير للمجلس. ولكن احتمالات إصلاحه لم تكن أبدا أفضل مما هي عليه اليوم. وهناك توافق في الآراء بأن انتهاء الحرب الباردة هيأ وجود مناخ يجعل إجراء المزيد من الإصلاحات أمرا ممكنا. ويتجلى ذلك في إجابات الدول الأعضاء الواردة في تقرير الأمين العام (A/46/264). وأشكر الأمين العام لإعداده هذا التقرير.

وفي أحد مجالات جدول أعمال الإصلاحات، وهو المجال المتعلق بحجم مجلس الأمن، يوجد أصلا توافق في الآراء. عند تأسيس الأمم المتحدة في ١٩٤٦ بعضوية تبلغ ٥١ عضوا، كان الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن يمثلون قرابة ١٢ في المائة من مجموع عدد أعضاء الأمم المتحدة. وبعد ٢٠ سنة، عندما أصبح مجموع عدد الأعضاء ١١٣ عضوا وهو ما يمثل زيادة تزيد على الضعف، انخفض تمثيل الـ ١٠ أعضاء غير الدائمين الى أقل من ٩ في المائة - واليوم، بعد ٣٠ سنة، بقي العدد على ما كان عليه ولكنه انخفض مرة ثانية الى أقل من ٦ في المائة بوصفه نسبة مئوية من عضوية الأمم المتحدة التي زادت زيادة هائلة. والحاجة الى زيادة حجم عضوية مجلس الأمن للتعبير عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة هي بالتالي ضرورة واضحة.

وأوروبا الغربية بوصفها منطقة، كانت دائما ممثلة في المجلس أكثر مما يجب. فأربعة من بين الأعضاء الدائمين الخمسة هم من بلدان أوروبية، ويوجد دائما ثلاثة أعضاء غير دائمين، مما يصل بمجموع عددهم الى سبعة أعضاء يمثلون تلك القارة. وخلافا لذلك، ليس لقارة آسيا الشاسعة المساحة سوى عضو دائم واحد بالإضافة الى ثلاثة أعضاء غير دائمين، بينما يمثل افريقيا وأمريكا اللاتينة والكاريبي ثلاثة أعضاء وعضوان غير دائمين على التوالي، ولا يوجد لديهما مقاعد دائمة. وتدلل هذه الأرقام بوضوح على أن مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف، المحدد في المادة ٢٣ من الميثاق لا يطبق على نحو مرض فيما يتعلق بمناطق افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي. وافريقيا، من

بين هذه المناطق، هي الأقل تمثيلا، ونأمل أن يصلح الاستعراض الذي بدأ توا هذه الاختلالات.

وزيادة حجم عضوية مجلس الأمن هي الوسيلة الأكثر بداهة التي تكفل تمثيل أعضاء الأمم المتحدة تمثيلا أكثر إنصافا في مجلس الأمن. ومع ذلك، فهي لا تتصدى للنقد الرئيسي المتعلق بأساليب عمل المجلس. فوفقا للميثاق، تقع على مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ومما هو موضح في الميثاق، أن المجلس، في اضطلاعه بهذه المهام، يعمل نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذا، فإن قرارات المجلس ملزمة لكل الدول الأعضاء. ويفترض وجود وئام وتفاعل بين آراء أعضاء المجلس وبين آراء بقية أعضاء الأمم المتحدة، وأن يأخذ أعضاء المجلس آراء أعضاء الأمم المتحدة الآخرين في الاعتبار عند البت في الأمور نيابة عنهم. ومع ذلك، فإن النقد الأكثر شيوعا الموجه للمجلس هذه الأيام، وبخاصة في العامين الأخيرين، هو أنه نادرا ما يستمع لآراء الدول الأعضاء خارج المجلس أو يأخذها في الاعتبار في مداولاته، ومعظم أعمال المجلس تجري بصورة متزايدة في جلسات غير رسمية، وقلّت بالمقابل الاجتماعات الرسمية التي أصبحت مجرد مناسبات للموافقة والبصم على القرارات التي يتم التوصل اليها في الاجتماعات غير الرسمية. وهكذا، فحتى المناسبات المحدودة التي يتاح لأغلبية أعضاء الأمم المتحدة فيها المشاركة في أعمال المجلس تتقلص بصورة متزايدة. وليس هذا كل ما في الأمر، فإن، عددا قليلا من الأعضاء الدائمين يتخذون بصورة متزايدة القرارات الهامة في مشاورات تعقد قبل المشاورات غير الرسمية التي تتم طبقا للأصول والتي يشارك فيها المجلس بكامل أعضائه. والنتيجة هي أن المجلس بطرق عمله هذه يبتعد أكثر فأكثر من الغرض الذي ترمي اليه المادة ٢٤.

وهذا ما تعنيه الدعوة الى المزيد من الشفافية في طريقة عمل المجلس. والهدف منها هو إعطاء العضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة إحساسا بالمشاركة في أعمال المجلس. وهي تطالب بإنشاء آليات أو ترتيبات، لا للتحقق من آراء أعضاء الأمم المتحدة بصورة عامة فحسب، بل الى تمكينهم أيضا من المشاركة في أعمال المجلس.

والمجلس، في استجابته لهذا النقد، اتخذ بعض الخطوات المتواضعة صوب تحسين الحالة؛ ونشر جدول أعمال مجلس الأمن في يومية الأمم المتحدة يحقق الى حد ما غرض إبلاغ الأعضاء بصفة عامة بالمسائل التي ينظر المجلس فيها. وإن المبادرة التي اتخذها رئيس مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، والتي تتمثل في بدء حوار مع المجموعات الإقليمية بشأن سبل تحقيق المزيد من الشفافية في أعمال المجلس، لهي مبادرة محمودة للغاية وينبغي تشجيع استمرارها.

ونثني أيضا على المبادرة التي اتخذها السفير رونالدو ساردنبرغ، ممثل البرازيل، رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، والتي تتمثل في تقديمه شخصيا تقرير المجلس هذا العام الى الجمعية العامة. وقد ساعد ذلك على التأكيد على أهمية التقرير وعلى تسليط الأضواء على الدور التكميلي للجمعية العامة في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن نحث رؤساء المجلس القادمين أن يحذوا حذوه. لكن الأكثر أهمية من ذلك أننا ننضم الى الدعوة المطالبة بأن تكون التقارير في المستقبل تحليلية بدلا من مجرد سرد لأنشطة المجلس كما هو الشكل الذي تصدر به في الوقت الراهن. والتقرير التحليلي، سيشجع إجراء المناقشات البناءة في الجمعية العامة وسيسهم في نهاية الأمر في زيادة كفاءة المجلس وفعاليته. وسيتبين أن جمعية عامة أفضل علما هي حليف هام للمجلس في المسعى المشترك الخاص بصون السلم والأمن الدوليين.

وفي وقت يتشوق الناس في كل مكان فيه الى المزيد من الديمقراطية، يجب أن يتوصل مجلس الأمن الى سبل ووسائل مبتكرة للاستجابة للدعوة العالمية الى المزيد من الشفافية في أعماله والى مشاركة أكبر للعضوية الأوسع نطاقا للأمم المتحدة في أعماله. وينبغي تجنب الإغراء بجعله ناديا الاشتراك فيه مقصور على فئة خاصة.

ووفدي كان دائما يعارض حق النقض، الذي يعتبر من بقايا الحرب العالمية الثانية والذي يبطل مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. ولذا، دأبنا على المطالبة بإلغائه. لكن من الواضح أن توافق الآراء حول إلغائه ليس متوفرا، ومن ثم، نؤيد التفكير تفكيرا متأنيا في الاقتراحات المختلفة التي تهدف الى قصر استخدامه على عدد من المسائل المتفق عليها. ونحن نرحب بواقع أنه نادرا ما يستخدم هذه الأيام، وأن هناك نية بصورة متزايدة للعمل على الوصول الى توافق في الآراء في المجلس. مع ذلك، سيبقى وجود حق النقض عاملا يؤثر في نتيجة المناقشات. ولذلك، فإن إلغاءه يظل أحد الأهداف المشروعة لأغلبية أعضاء الأمم المتحدة.

إن منتقدي الإصلاح، وأولئك الذين لا يريدون أن يتجاوزوا فكرة زيادة حجم المجلس، يحذرون من أن الإصلاح يمكن أن يعوق كفاءة مجلس الأمن وفعاليته. ونحن نخالف الرأي القائل بأن نوع الإصلاحات الذي تجري الدعوة في المناقشة اليوم الى إجرائه يهدد المجلس على هذا النحو. فجعل المجلس أكثر تمثيلا للمجتمع الدولي وأكثر استجابة لاحتياجات وشواغل أغلبية شعوب العالم يقوي المجلس ولا يضعفه. ومن المؤكد أن عدم القيام بذلك يهدد لا فعالية المجلس وكفاءته فحسب بل وسلطته الأدبية أيضا. فالمجلس يفقد شرعيته وتأييد المجتمع الدولي له إذا نُظر اليه على أنه يخدم مصالح عدد قليل من أعضاء الأمم المتحدة بينما يتجاهل مصالح أغلبية أعضائها. والمسألة ليست مسألة خيار بين الكفاءة والفعالية من جانب والتمثيلية من جانب آخر. فكل جانب من الجانبين أساسي لاستمرار مجلس الأمن في التمتع بالمصداقية والشرعية والسلطة الأدبية التي يحتاج اليها للاضطلاع بولايته بنجاح.

وينبغي أن يكون واضحا مما تقدم أن وفد تنزانيا يؤيد منح ولاية عريضة للفريق العامل مفتوح العضوية الذي سينظر في تقرير الأمين العام (A/48/264) عن بند جدول الأعمال المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". والإصلاح الذي ينحصر في حدود الأرقام وحدها لن يمثل إجابة كافية لمطالبة العالم بأسره بمجلس يتجاوب مع احتياجات الشعوب وتطلعاتها في جميع أنحاء العالم في عهد ما بعد الحرب الباردة.

ويؤيد وفد بلدي الاقتراح القائل بأن الفريق العامل يجب أن يرأسه رئيسان مشاركان. وهذه ممارسة نود أن نراها مستخدمة على نحو أكثر شيوعا في إدارة اجتماعات الأمم المتحدة التي لها نفس الطبيعة، نظرا لمزاياها الواضحة بالقياس الى الممارسة الاعتيادية. وقد رأينا مقدار ما أفادتنا به في العمل المتعلق بإنعاش الجمعية العامة وإعادة هيكلتها. وسواء كنا مؤيدين لولاية عريضة أو ضيقة، فمن الواضح تماما من تقرير الأمين العام أنه سيكون على الفريق العامل أن يتناول طائفة عريضة من المسائل التي تتطلب اجتماعات متعددة. ولهذا يقضي الحذر أن يكون هناك رئيسان مشاركان لتقاسم أعباء العمل. وما يسفر عنه ذلك لابد وأن يكون ناتجا متوازنا بعناية.

لقد بدأت الأفكار تتبلور، والمشاورات غير الرسمية بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن قد ولدت بالفعل زخما معينا. ومع أن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تبدو تاريخا مستصوبا لتحقيق هدف الانتهاء من عملية الإصلاح، فإن الزخم الحالي ينبغي الاستفادة منه للتوصل الى أقصى قدر ممكن من الأرضية المشتركة. ولهذا، نرحب بالدعوة الى تقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

وأخيرا، فإنه غني عن البيان أن علينا أن نعمل على التوصل الى توافق في الآراء، دون أن نعطي أحدا الحق في منع التقدم صوب الاتفاق حول هذا الموضوع الهام للغاية.

ويمكنكم أن تعولوا على التأييد والتعاون التامين من جانب وفد تنزانيا للجهود المبذولة لتشكيل الفريق العامل مفتوح العضوية، وتحديد ولايته، ومساعدته على بدء عمله.

السيد خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المقبول به عالميا أنه لابد للأمم المتحدة أن تتغير وتتكيف إذا كان لها أن تظل منظمة ذات شأن وفعالية في الوفاء بالمقاصد والمبادئ التي نص عليها الميثاق. وعلى مدى الـ ٤٥ عاما الماضية تغيرت الأمم المتحدة وتكيفت واضطلعت بالفعل بأدوار جديدة كان من الصعب تخيلها وقت إنشاء المنظمة. حدث معظم هذا التغيير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتم أغلبه دون اللجوء الى تعديل الميثاق.

أما مجلس الأمن الذي هو الجهاز الرئيسي لصيانة السلم والأمن الدوليين، فقد تغير وتكيف بدرجة أقل من أي جهاز رئيسي آخر في الأمم المتحدة. وكان التغيير الوحيد هو توسيع عضويته من ١١ الى ١٥ في عام ١٩٦٣ بإضافة أربع دول أعضاء غير دائمة.

والبند الحالي في جدول أعمال الجمعية كان قد أدرج أصلا للنظر أساسا في إحداث زيادة أخرى في العضوية غير الدائمة للمجلس تعبيرا عن الزيادة الحاصلة في عضوية المنظمة. ولكن منذ ذلك الحين، لم تطرأ على عضوية الأمم المتحدة زيادة كبيرة فحسب، بل تغير أيضا هيكل العلاقات الدولية برمته. وحل محل العالم ذي القطبين عالم يمر بمرحلة انتقال وتحول في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي إطار السيناريو الدولي الذي يظهر الآن، لابد أن نسعى لدراسة كيفية تمكين مجلس الأمن من العمل على أفعل وجه على صيانة وتعزيز السلم والأمن

الدوليين. ومن المؤكد أنه لا يمكن قصر هذه العملية على زيادة عضوية المجلس فحسب.

وتعتقد باكستان أن الوظيفة الرئيسية لهذه العملية يجب أن تتمثل في زيادة تقوية مجلس الأمن وتحسين فعاليته وكفاءته. ولابد أن تنصب على قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، يجب - ولابد - أن يكون الاعتبار الذي نسترشد به هو مدى الفعالية التي تتحقق لعمل مجلس الأمن في ضوء الاتجاهات الآخذة في الظهور.

وهذا رأي تشاركه أغلبية أعضاء الأمم المتحدة، كما يتضح من الفقرتين ٣٠ و ٣٢ من إعلان قمة عدم الانحياز التي عقدت في جاكرتا في العام الماضي.

وترد آراء حكومة باكستان بشأن إصلاح مجلس الأمن في الوثيقة A/48/264. ونحن نشارك الدول الأعضاء رغبتها العامة في تعزيز دور مجلس الأمن، بالإضافة الى إعادة النظر في تكوينه للتعبير بشكل مناسب عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة، وبخاصة العدد الكبير من الدول الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم التي انضمت الى عضوية الأمم المتحدة.

إن النتائج التي يتم التوصل اليها بشأن الأداء الفعال لمجلس الأمن هي التي ينبغي أن تنبثق عنها التوصيات بشأن سائر الجوانب الأخرى، مثل تكوين مجلس الأمن وحجمه وعلاقته بالعضوية العامة. وأي استعراض مُجد يجب أن يتناول أيضا القضايا الأوسع المتعلقة بالشفافية واشتراك الدول غير الأعضاء في المجلس في عملية صنع القرار. ويجب أيضا تناول قضايا ذات صلة، مثل فعالية قرارات المجلس، ووحدة النمط والاتساق والثبات في تنفيذها، وكيفية صنع القرار، ودور الأمين العام بالنسبة لمجلس الأمن.

وينبغي لعملية الاصلاح أن توطد المزيد من الديمقراطية وفقا لمبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. ويجب ألا تؤدي الى توسيع مظاهر عدم المساواة القائمة في حقوق الدول الأعضاء وامتيازاتها. ويجب أن تتسق التوصيات الصادرة مع التدابير العامة لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتقويتها.

ومن الأهمية بمكان أن تتطابق نتائج جهودنا تطابقا صارما مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ولا بد أن تعتمد على توافق الآراء والاتفاق بين الدول الأعضاء. والقرار الذي يصدر بشأن هذه المسألة دون أن يحظى بتأييد الأعضاء بصفة عامة لن تكون له جدوى. بل إنه قد يضعف التأييد العام لقرارات مجلس الأمن وإجراءاته في المستقبل. ولهذا نشعر بالامتنان إذ نلاحظ تأكيد معظم المتكلمين على أهمية التوصل الى توافق في الآراء حول هذه المسألة البالغة الأهمية.

إن وفد باكستان يؤيد إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية لينظر في مختلف المسائل المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال. وينبغي أن يكون عمل الفريق جادا وموضوعيا، وينبغي ألا يستعجل بمواعيد نهائية أو تواريخ سنوية.

إن دور وأعمال وصلاحيات مجلس الأمن التي أناطه بها الميثاق جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت ترتكز على افتراض أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن - الذين كانوا حلفاء خلال الحرب - سيستمرون في العمل على نحو متضافر ومنسجم. وكان هذا، كما نعلم جميعا، افتراض خاطئ. فلقد ظل مجلس الأمن ساكنا طوال فترة الحرب الباردة، وجرت تسوية الصراعات والمنازعات في غالب الأحيان خارج نطاق المجلس. أما العالم فكان يشعر باليأس إزاء تحقيق هدف الأمن الجماعي. وبعد انتهاء الحرب الباردة انتعشت الآمال من جديد، لا سيما بعد الصراع في الخليج. ومنذ ذلك الحين، تراجعت درجة الحماس والتفاؤل بعض الشيء، بفعل الأداء غير الكافي للمجلس، لا سيما فشله في تنفيذ قراراته بالذات وانقاذ ضحايا العدوان في البوسنة والهرسك.

وهكذا، لو أريد للمجلس أن يصبح بحق أداة قوية من أجل السلم والأمن الدوليين، من الضروري أن نحلل بدقة الأسباب التي أدت إلى أوجه فشله وعدم كفاءته، وأن نتفق على أشد الهياكل والأشكال والاجراءات فعالية بغية اصلاح جوانب النقص هذه. هذا ما ينبغي أن ترتكز عليه أساسا مداولات الفريق العامل المقترح.

السيد بوتيز (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد قيل عدة مرات إن الأمم المتحدة ينبغي اصلاحها، والبند الذي نناقشه الآن ليس إلا جزءا من هذه العملية المطلوبة جدا الرامية إلى تكييف منظمتنا العالمية التي تبلغ من العمر نصف قرن على نحو أفضل مع المشاكل التي ستواجه العالم خلال القرن المقبل.

ثمة بند مدرج في جدول الأعمال ذو أهمية خاصة في هذا السياق هو البند المعنون "مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية". لقد قدمت الحكومة الرومانية ملاحظاتها الأولية استجابة للقرار ٦٢/٤٧، معربة عن تأييد بلدي لفكرة تحسين الطابع التمثيلي لمجلس الأمن وزيادة العضوية زيادة محدودة.

إن هيكل مجلس الأمن الذي نناقش الآن سبل تحسينه تعبير لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأعتقد أن من واجبنا أن نشيد، بين الفنية والأخرى، بالآباء الذين وضعوا ميثاقنا، على واقعيتهم الملهمة والموجهة نحو المستقبل، ومجلس الأمن في شكله الحالي، ساعدنا جميعا على تفادي صراع رئيسي خلال العقود الصعبة للحرب الباردة ومكننا من التحكم في السلم البارد بنجاح تام. وهذا إنجاز رئيسي، وليس من السهل أن نبحث في التغيير بعد أوجه النجاح هذه.

بيد أننا نعيش الآن في عالم مختلف، ويبدو لي أن من الغرابة بمكان أن تظل تصوراتنا الراهنة عن الأمن الدولي والاستقرار العالمي تعتمد على الماضي. إن تحديثها ليس كافيا، لأنه كما قيل عدة مرات، الحاضر ليس نتيجة الماضي فقط. ففي عالمنا المتغير بسرعة، يمكن أن يرى الحاضر أيضا كأساس للمستقبل.

لذلك، نعتقد أن تحديث هيكل مجلس الأمن ليس كافيا. إننا نحتاج إلى اعادة التفكير في هذه المسألة من منظور موجه نحو المستقبل. وهكذا، فإن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية هي مشروع تتعين دراسته أكثر منه قرار يتخذ على الفور.

بهذه الروح ندرس مختلف المقترحات لاعادة هيكلة مجلس الأمن. ولو أردنا أن نكون على مستوى أسلافنا في عام ١٩٤٥ - الذين أنشأوا منظمة عالمية قادرة على أن تستجيب على نحو مناسب للتحديات العالمية لفترة ٥٠ سنة تقريبا - ينبغي لنا أن ندرس السيناريوات المعقولة البديلة التي تتماشى مع تطور العالم في العقود المقبلة، وأن نحدد التحديات القديمة والجديدة التي يمكن أن تنشأ، وحينئذ فقط ننشئ الهياكل التنظيمية القادرة على الاستجابة لها في نهاية المطاف.

ومن شأن ذلك أن يوحي بفكرة جديدة قد تكون مفيدة في تحليلاتنا وقراراتنا ألا وهي تطوير شكل توقعي لمنظمتنا العالمية، ولا سيما مجلس الأمن. وهذه المهمة لن تكون يسيرة. يجب علينا أن نبني الآن منظمة مرنة بما فيه الكفاية من أجل الاستجابة في العقود المقبلة للتحديات التي لا تزال مجهولة. لذلك، يجب علينا أولا أن نحاول تعيين المحاور الثابتة في العالم المتطور - وهي المحاور المشتركة بين سيناريوات بديلة - ومن ثم تحديد الأزمات الممكن حدوثها في هذا المستقبل المجهول. فالهيكل التنظيمي لمجلس الأمن ليس بالتالي إلا أداة لا يجري تقييم درجة تكيفها إلا بمقدار قدرتها على التصدي لهذه التحديات.

من هذا المنظور نتطلع إلى إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أذكر أنه مع أخذ السيناريوات البديلة والموجهة نحو المستقبل في الاعتبار، قررنا تأييد ألمانيا واليابان بوصفهما مرشحين شرعيين للعضوية الدائمة.

وكما يلاحظ، فإننا نرى أن الشكل التوقعي لمجلس الأمن يتصل اتصالا وثيقا - وأود أن أقول مكملا - بالدبلوماسية الوقائية التي يؤيدها بوضوح السيد بطرس بطرس غالي، أميننا العام. فالحقيقة أن الدبلوماسية الوقائية تساعدنا على تجنب الأزمات في عالم الغد. ومن شأن الهيكل التوقعي لمجلس الأمن أن يكفل أن يكون لدينا إطار تنظيمي قادر على تحويل الدبلوماسية الوقائية إلى عمل سياسي فعال. وهكذا يصبح بامكاننا أن نحرر حاضرنا من أشباح الماضي ومن المخاوف الزائفة من المستقبل، و "نحن الشعوب" سنكون أحرارا في أن نتمتع بحياتنا على نحو كامل وأن نستمتع بحاضرنا دون أن نبقى عبيدا للموتى أو للذين لم يولدوا بعد. وهذه في رأيي هي الواقعية العملية.

إن المشاورات غير الرسمية التي أجريت على مدى الأسابيع القليلة، الماضية مكنت الرئيس من تقديم مشروع القرار A/48/L.18. ونحن على علم بأن اتفاقا عاما أخذ يظهر بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لينظر في جميع جوانب الطابع التمثيلي لمجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة. وهذا الاجراء سيمكننا من مواصلة مناقشاتنا ومشاوراتنا على أساس نهج ومقترحات محددة.

إن وفد بلدي يؤيد مشروع القرار، ويحدوه الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن جميع المتكلمين الذين وقفوا على هذه المنصة خلال المناقشة العامة التي جرت في هذه القاعة قبل أسابيع قليلة، عرضوا آراءهم بشأن الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة وأجهزتها، لاسيما مجلس الأمن، أن تضطلع به في العالم اليوم، واضعين نصب أعينهم جعلها أشد قدرة على الاستجابة بفعالية للآمال المتجددة في تعزيز عالم أفضل، عالم يتكيف على نحو أفضل مع المتطلبات الدولية الراهنة.

وما من شك في أن ميثاق الأمم المتحدة اضطلع، منذ عام ١٩٤٥، بدور أساس في العلاقات الدولية التي تمتعت بأوقات سعيدة لدى نيل العديد من البلدان استقلالها، ولكنها اتصفت أيضا بفترات طويلة من التوتر والأزمات التي كانت تهديدا للأمن العالمي. وخلال تلك الفترات، مكننا السعي الدائم وحده، المتسم بالمثابرة لايجاد توازن متجدد من انقاذ كوكبنا في نهاية المطاف من أسوأ الآثار التي ترتبت على ثنائية القطب.

وأخيرا، في عالم اليوم، الخالي من خصومات الحرب الباردة، من الضروري أن يراعي الميثاق التطورات الرائعة التي طرأت على المسرح العالمي، وهنا أذكر الأعضاء بأن معظم الأحكام الهامة للميثاق ظلت منذ صياغتها ثابتة لا تتغير. وهذا الواقع الجديد، الذي يتأكد في كل يوم، هو الذي يدفع إلى الحوار والتشاور بين جميع الدول الأعضاء بشأن اصلاح هياكل منظمتنا، وأجهزتها وجدول أعمالها وطرق عملها.

وفي هذا الصدد فإن المبدأ الذي ينبغي أن يوجه هذا الحوار والتشاور هو أن ادارة شؤون العالم مسؤولية مشتركة.

إن الحاجة المعترف بها عموما إلى تعديل ميثاقنا لكي يتلائم مع حقائق العالم المعاصر، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، تقتضي إعادة النظر في بعض أحكام الميثاق - وأقصد تلك المتصلة بتشكيل وأساليب عمل مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

والواقع، إذا كان من الضروري في عام ١٩٦٣ زيادة عضوية مجلس الأمن من ١١ إلى ١٥، فإنه من الحيوي بنفس القدر اليوم إعادة النظر في عضوية هذه الهيئة؛ لجعلها متناسبة بشكل منطقي مع عدد أعضاء منظمتنا، ولجعلها ممثلة تمثيلا أكثر عدلا وتوازنا لأعضاء الأمم المتحدة، الذين يتصرف المجلس نائبا عنهم، بموجب الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق.

ويود وفد تونس أن يؤكد على أن اهتمامنا في هذا السياق لا ينصب على تصحيح عدم تكافؤ معين في النسبة الحسابية الحالية بقدر ما ينصب على كفالة تمثيل مقرر بصورة عادلة وهو ما نفتقر إليه الآن، مما يسيء في نهاية المطاف إلى المساواة في السيادة بين الدول، وكلها مهتمة بصون السلم والأمن الدوليين.

إن إعادة النظر في تشكيل مجلس الأمن وفي زيادة عضويته تمليها أيضا المفاهيم والمقتضيات الجديدة للأمن الدولي. والواقع أن الأمن الدولي لا يمكن بعد الآن النظر إليه حصرا من منظور عسكري أو من منظور الردع، كما كان الحال عند صياغة ميثاق سان فرانسيسكو. إن فلسفة النظام العالمي الجديد الذي قدمنا له التأييد والذي بدأنا نلمس خطوطه الأساسية، تبرز تحديات وأولويات جديدة.

إن "خطة للسلام" (A/47/277)، التي أوصى بها إجتماع قمة مجلس الأمن في عام ١٩٩٢، توضح تماما الحاجة الملموسة على نطاق واسع لإعادة التفكير في مفهوم السلم والأمن الدوليين لا على أساس انتقائي بل على أساس متعدد الأبعاد يراعي شتى جوانب الحياة الدولية والتهديدات غير العسكرية للسلم النابعة منها.

ومن المؤكد أن مسؤولية مجلس الأمن عن تناول الجوانب الجديدة من الحياة الدولية بأبعادها الانسانية والبيئية والاقتصادية لا تقتضي فحسب تمثيلا ملائما لمناطق العالم الجغرافية، وتمثيلا لسماتها الخاصة بالتالي، بل تقتضي أيضا نهجا جديدا في تناول المسائل المطروحة على المجلس الذي ينبغي أن يبني قراراته على أساس مبدأ التنسيق بين الدول الدائمة العضوية والدول غير الدائمة العضوية. وأن تحقيق زيادة متوازنة في عدد الدول غير دائمة العضوية سيؤدي بكل تأكيد إلى إضفاء المصداقية والشرعية على ما تتخذه هذه الهيئة الرئيسية من إجراءات تتصل بنظام الأمن الجماعي غير المنقوص الذي ننشده.

وفيما يتصل بزيادة عدد أعضاء المجلس، يرى وفد تونس أن هذه العملية لا ينبغي أن تستند إلى اعتبارات حسابية بحتة، بل يجب أن تعبر تعبيرا مخلصا عن الشكل الجديد للمجتمع الدولي بغية إشراكه

بشكل أكثر عدلا في اتخاذ القرارات وتنفيذها في مجال السلم والأمن الدوليين.

ووفدي يدرك التطورات التي حدثت حتى الآن بشأن هذه المسألة، المطروحة أمام الجمعية العامة منذ دورتها الرابعة والثلاثين. وفي حين نؤمن إيمانا صادقا بأن مسألة زيادة عضوية المجلس ينبغي أن تكون متمشية مع روح ونص الفقرة ١ من المادة ٢٣، من الميثاق، لا يسعنا إلا أن نلحظ إنتشار معايير أخرى ذاتية لا تعقد العملية وتحولها عن مسارها الطبيعي فحسب بل تميل أيضا إلى تحويلها إلى مجرد تنافس على الانضمام إلى المجلس. وثمة شرطان يمكن أن يمنعانا إلى الأبد من التوصل إلى هدفنا المنشود بل قد يؤديان إلى فشل هذه العملية كلها، فهي كما أذكر الأعضاء عملية تتوقف على استيفاء متطلبات الحكمين التقييديين والالزاميين الواردين في المادة ١٠٨ من الميثاق.

وفي هذا الصدد يظل وفدي ملتزما بمبدأ توافق الآراء الذي ينبغي أن يوجه عملنا بغية تحقيق هدف جعل هذا الجهاز الهام فعالا وتمثيليا وديمقراطيا وفي نهاية المطاف مصدقا.

وإذ ننتقل الآن إلى مبدأ الدبلوماسية الوقائية وتدعيم وصون السلم فان المجتمع الدولي عليه بأكثر من أي وقت مضى أن يبني عمله على أساس مبادئ الميثاق، وهي بدورها تستند إلى دعامتين غير قابلتين للتجزئة هما المسؤولية الجماعية وتساوي الدول قانونا.

ونحن بالطبع نؤيد إقامة هيكل جديد يضم عددا أكبر من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، بهدف مراعاة ظهور قوى إقتصادية جديدة معترف لها بهذا المركز وملتزمة بقضية السلم والتعاون الدوليين. لذلك ينبغي لنا أن نحجم عن تعريف مفهوم القوة هذا بشكل متعجل ولأسباب عارضة؛ وينبغي أن نزيل منه أي مضامين مهيمنة - وهي مضامين أصبح مطعونا فيها في عالم اليوم على أية حال وذلك بوجه خاص لأن العملية الحالية ترمي إلىتكييف هذا المفهوم مع المتطلبات الجديدة للعلاقات الدولية المتبدلة.

وإلى جانب المعايير الموضوعية التي يمكن أن تكون مقبولة بصورة عامة للعضوية الدائمة للتأهيل أو للعضوية غير الدائمة لفترة قابلة للتجديد، أو للعضوية غير الدائمة في إطار مبدأ التناوب الحالي - وهي معايير لا ينبغي بأي حال أن تبتعد عن أحكام المادة ٢٣ من الميثاق - ينبغي إيلاء الاعتبار إلى أداء الدول الأعضاء داخليا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وكذلك تكيفها مع المتطلبات الديمقراطية في العلاقات الاجتماعية وإقرارها وتدعيمها لمفهوم الدولة القائمة على الشرعية.

وفيما يتعلق باصلاح أساليب العمل في مجلس الأمن، نؤيد كل التأييد الملاحظات والتعليقات التي أدلى بها المتكلمون السابقون. ونلحظ كذلك مع الارتياح الممارسة التي ترسخت حديثا بنشر جدول أعمال الجلسات غير الرسمية لمجلس الأمن، مما يلقي بعض الضوء ولو أنه محدود، على أنشطة ظل يضطلع بها لفترة طويلة في سرية في تلك الغرفة الشهيرة الملاصقة لقاعة المجلس.

ونأمل أن يعقد مجلس الأمن مزيدا من الجلسات الرسمية المفتوحة لجميع الدول غير الأعضاء فيه، بحيث تصبح الشفافية هي القاعدة في هذا الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين، مما يمكن الدول الأعضاء من الاعراب عن آرائها وشواغلها على نحو مشروع.

ونرحب أيضا باستعداد الأعضاء الدائمين في المجلس أن يبقوا الدول المهتمة على علم بالأمور وأن يستمعوا الى اقتراحاتها. ويعتقد وفدي أنه من المفيد اضفاء الصبغة الرسمية على هذه المشاورات، وذلك في جلسات متقاربة عندما يكون لمسألة هامة معروضة على المجلس أثر على أكثر من دولة عضو أو تكون لها أصداء أوسع على الساحة الدولية.

إن الاستفادة من المادة ٢٩ من الميثاق بإنشاء هيئة فرعية أو أكثر لمجلس الأمن ستمكن المجلس من أن يعهد الى هذه الهيئات بالنظر الأولي في مسائل ذات أهمية حيوية للسلم والأمن الدوليين، بحيث يأتي أي قرار يتخذه المجلس بشأن هذه المسائل ثمرة لتفكير ناضج وإعداد متأن.

إن التفكير يتجه بصفة خاصة، وإن لم يكن بصورة حصرية، الى عمليات حفظ السلم المتزايدة العدد. واجراء المشاورات بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بالقوات والعتاد والتمويل من شأنه أن يسهم في اتخاذ القرارات بشأن التوقيت والموارد اللازمة وذلك لكفالة كل فرص النجاح لعمليات الأمم المتحدة. إن اسهام البلدان المساهمة بالقوات له أهمية خاصة في

ضوء الفقرة ٢ من المادة ٤٧ من الميثاق، التي تسمح للجنة أركان الحرب التابعة لمجلس الأمن بدعوة أي عضو في الأمم المتحدة من الأعضاء، غير الممثلين فيها بصفة دائمة للاشتراك في عملها اذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها.

إن أي تفكير في تغيير تكوين مجلس الأمن وتحسين طرائق عمله يجب أيضا أن يأخذ في الاعتبار على النحو الواجب الحوار الذي يجب أن يجري باستمرار بينه وبين الجمعية العامة حول تعزيز ولاية الجمعية التي تظل على أي حال المحفل الديمقراطي بلا منازع، والمكان المناسب للتعبير عن أهداف ميثاقنا النبيلة وبلوغها.

إن وفدي يتصرف مدفوعا باخلاص بالروح البناءة القائمة على الحاجة التي نشعر بها جميعا الى أن تكون لدينا منظمة ذات اجراءات فعالة، منظمة تتمتع بالشرعية الكاملة في مجتمع الأمم. وإن ترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية، وهو أمر تمس الحاجة اليه للتصدي للمسؤوليات الأكبر الناجمة عن الاحتياجات العديدة والمتنوعة لهذا العصر، لن يتحقق إلا اذا أصبحت الأجهزة من قبيل مجلس الأمن أجهزة تتوفر فيها حقا الصفة التمثيلية، بحيث يمكن الاعراب فيها عن جميع الآمال المشروعة للشعوب، الصغيرة منها والكبيرة على حد سواء.

وبناء على ذلك لن يدخر وفدي جهدا في تقديم اسهامه للفريق الذي سيجري انشاؤه بموجب مشروع القرار بغية التوصل الى قرار توافقي متضافر بشأن مستقبل هذا الجهاز الذي نود جميعا أن تتعزز مصداقيته وفعاليته.

السيد يانيز - بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية):

من الواضح في السنوات الأخيرة أنه قد حصلت تغيرات ذات أهمية كبرى في الحياة الدولية تتطلب القيام بتغيرات عميقة في الفرضيات الأساسية للمجتمع الدولي كما صيغت في عام ١٩٤٥، وذلك لظهور العديد من الدول الجديدة والحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

لقد ولدت هذه الحالة نداءات متزايدة تبرز الحاجة الى تكييف الميثاق وأجهزة الأمم المتحدة مع الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد لعالم اليوم والمطالب الجديدة للمجتمع الدولي.

وتعتقد اسبانيا أن هذا التغيير سليم قانونيا ومستصوب سياسيا. وغني عن البيان أنه لا يجوز أن ينطوي على تعريض عمل المنظمة لأي خطر بل على العكس من ذلك، ينبغي أن يوفر كفاءة متزايدة في هذا الوقت الذي تواجد فيه، كما ذكر وزير خارجية بلادي في المناقشة العامة في وقت سابق من هذه الدورة:

> "أمام الأمم المتحدة فرصة عظيمة لكي تضطلع بدور جوهري فعال في مواءمة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في جميع أنحاء العالم بغية تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في الميثاق". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسة العامة ١١، ص ١٦).

وبناء على ذلك، نرى أن جهودنا ينبغي أن تستند الى فرضيات ثلاث: أولا، الاختيار المتأني للمواضيع التي يكون التغيير فيه مرغوبا وممكنا؛ ثانيا، اتباع نهج تدريجي ومرن يجمع بين اصلاح الميثاق والاستفادة التامة من امكانية الميثاق عن طريق التفسير والتطوير البنائين لأجهزته؛ وأخيرا، السعي الدائم صوب تحقيق تفاهم متبادل بين جميع الدول الأعضاء.

ومن المفهوم أن مجلس الأمن هو أحد الأجهزة التي تتطلب اصلاحا، لأنه هو المكان الذي حصلت فيه التغيرات النوعية الرسمية التي أشرت اليها فيما سبق. إن نسبة عدد أعضاء المجلس الى عدد الأعضاء الاجمالي للمنظمة قد تبدلت من ١ مقابل ٥ في عام ١٩٤٥، الى ١ مقابل ١٢ في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، فإن الحقائق الجديدة في المجتمع الدولي قد سمحت للمجلس بالاضطلاع بأنشطة مستمرة، واتخاذ قرارات تؤثر على نحو متزايد ومكثف على جميع أعضاء المنظمة.

إن الأدلة على الاهتمام المتجدد فيما بين أعضاء الأمم المتحدة باصلاح المجلس يمكن أن نلمسها من العدد الكبير من الدول الأعضاء التي استجابت لدعوة الأمين العام، بموجب القرار ٦٢/٤٧، الى تقديم تعليقات حول مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية.

إن اسبانيا هي من بين الدول الأعضاء التي استجابت لهذا الطلب، وأود أن أسجل هنا للعلم، أنها ترى أن هناك معايير ثلاثة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار لدى دراسة هذه المسألة، وفي الواقع، أية عملية اصلاح لمجلس الأمن، وهي ثلاثة: الطابع التمثيلي والفعالية والشفافية.

أولا، الطابع التمثيلي للمجلس. من الأهمية بمكان أن تعبر العضوية في مجلس الأمن - الذي يعمل بموجب المادة ٢٤ من الميثاق نائبا عن جميع الدول الأعضاء في المنظمة - تعبيرا مناسبا عن الزيادة الحاصلة في عدد الدول الأعضاء وتنوعهم.

ثانيا، الفعالية. ينبغي علينا أن نضمن ليس فقط الاعتماد العاجل للقرارات في حينها وإنما أيضا تنفيذ هذه القرارات والامتثال التام لها على وجه السرعة وبصورة عادلة.

أخيرا، الشفافية. ينبغي مراجعة طرائق عمل المجلس وذلك لزيادة العلم بطرائق عمله ومداولاته، وينبغي ايلاء اهتمام أكبر لآراء الدول الأعضاء المعنية مباشرة بالمسألة التي تكون قيد النظر.

ونعتقد أن هذه المعايير الثلاثة يمكن أن تتلخص في اعتبار أوحد، ألا وهو ضمان شرعية المجلس تعزيزا لهيبته وسلطته، وتعزيزا لاحترام قراراته.

وتعتقد اسبانيا أن تحقيق الغايات المذكورة أعلاه قد يتطلب في بعض الحالات تعديل الميثاق بينما يمكن تحقيق غايات أخرى من خلال التفسير البناء للميثاق الذي يستفيد من جميع الامكانات الموجودة فيه أصلا.

إن اصلاح الميثاق يجب أن يكفل تمتع مجلس الأمن بصفة تمثيلية أكبر. وبالتالي، فقد يكون من المناسب الاقدام على تحقيق زيادة معتدلة في عدد مقاعد المجلس، والنظر في جملة أمور، في امكان إنشاء فئة جديدة من الأعضاء تسمح بالمشاركة في المجلس على فترات أكثر تقاربا، وذلك من خلال اجراء انتخابات دورية في الجمعية العامة لدول معينة تتمتع بقدرة خاصة على الاسهام في تحقيق مقاصد المنظمة، وذلك استنادا الى معايير موضوعية مبنية على المبادئ الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق. وتعتبر اسبانيا أن هذه المبادئ ما زالت صالحة تماما وأنه ينبغي التشديد، أولا وقبل كل شيء، على مساهمات الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين فضلا عن التوزيع الجغرافي العادل.

ومن ناحية أخرى، فإن اصلاح طرائق عمل المجلس يوفر أرضا خصبة لدراسة الوسائل الكفيلة بالاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها الميثاق، وذلك بالتنفيذ العملي والتفسير البناء. ولقد تم احراز بعض التقدم في هذا المضمار من جانب المجلس نفسه وبالاستعانة باقتراحات قدمتها كل الدول الأعضاء في المنظمة في محافل مختلفة. والمناقشة التي جرت في الجمعية العامة قبل بضعة أسابيع بمناسبة تقديم التقرير السنوي للمجلس هي نقطة انطلاق جيدة للبدء بذلك المسعى، ويصدق ذلك أيضا على الأفكار والاقتراحات الشيقة التي تقدمت بها دول أعضاء مختلفة.

كما قلت في مستهل بياني، فإن أي اصلاح للمجلس يجب أن يتم بشكل تدريجي وبمرونة، وبمشاركة جميع الدول الأعضاء في المنظمة، ومع توخي توافق الآراء بصدد النتائج النهائية. وبالتالي، فإن وفد بلادي يؤيد اعتماد مشروع القرار (A/48/L.28) الذي قدمه الرئيس، بتوافق الآراء، وبموجبه ستقرر الجمعية العامة إنشاء الفريق العامل مفتوح العضوية للجمعية بغية دراسة جميع أوجه مسألة زيادة العضوية في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة.

ونرى أن هذا سيشكل نقطة بداية لحوار بناء، وهو ما تأمل بلادي أن يؤدي الى اتفاق عام بشأن مجلس أمن متجدد يفي في تكوينه وطرائق عمله بتوقعات الدول الأعضاء في المنظمة ويكون بوسعه الاضطلاع بالمهام المنوطة به بموجب الميثاق بسلطة وفعالية. واسبانيا على استعداد الآن للتعاون الكامل في تحقيق هذا الهدف، وهو الهدف الذي نصبو الى تحقيقه بحلول ١٩٩٥، باعتبار ذلك أفضل سبيل للاحتفال بالذكرى الخمسين للمنظمة.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): منذ ما يقرب من عام، وفي يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ على وجه التحديد، كان لي شرف التكلم أمام الجمعية العامة بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عضويته.

وفي تلك المناسبة قلت بأن هولندا ترحب

باجراء مناقشة دولية واسعة بشأن مجلس الأمن، وأضفت بأن هذه المناقشة، بحكم طبيعتها ذاتها، ستكون حساسة وذات طابع سياسي للغاية.

ومنذ ذلك الحين، بدأت المناقشة بداية جدية، وأعتقد أن من الحكمة تناول هذا الموضوع على نحو يسمح باتاحة فرص متساوية لتقديم مدخلات من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، فإن وفد بلادي سيرحب بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تكون له ولاية واسعة نسبيا. ولا يبدو لي أن من المناسب قصر ولاية الفريق العامل على توسيع مجلس الأمن، حيث أن هذا لا يحدث في فراغ. إن الضغط الذي يمارس من أجل إحداث تغيير في تكوين المجلس ليس فقط نتيجة توسيع العضوية في الأمم المتحدة وإنما يعود أيضا - وقد يكون كذلك حتى بدرجة أكبر - الى الدور المعزز للمجلس الذي يجعل العضوية أهم بكثير مما كانت عليه من قبل وبالتالي شيئا مرغوبا فيه الى حد أكبر عن ذي قبل. وفي الرد الذي تقدمت به هولندا بناء على طلب الأمين العام تقديم تعليقات بشأن امكان إعادة النظر في أمر عضوية مجلس الأمن، لم تقصر حكومة بلادي تعليقاتها على مسألة العضوية؛ وإنما أدرجت أيضا بعض الاقتراحات المتعلقة بممارسات عمل المجلس التي يمكن أن تسفر عن توسيع قاعدة عملية اتخاذ القرار. ويسعدني أن أشير الى أن المجلس نفسه قد اتخذ فعلا في غضون ذلك بعض الخطوات في هذا الاتجاه. إن القرارات من هذا النوع لا تتطلب تغييرات في الميثاق.

ومن ناحية أخرى، فإن التغييرات في تكوين المجلس، وهي الهدف الرئيسي لمناقشتنا، قد تتطلب بطبيعة الحال اجراء تعديلات في الميثاق، على سبيل المثال فيما يتعلق بأعداد وفئات الأعضاء وأحكام العضوية الواردة في المادة ٢٣. كما يتطلب أيضا، على سبيل المثال، حذف الاشارة الى ما يسمى "دول الأعداء" أو "الدول المعادية" من أحكام المادتين ٥٣ و ١٠٧.

وفيما يتعلق بمسألة التوسيع المحتمل للمجلس، أود أن أذكر بحرص حكومتي على تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على فعالية المجلس وتحسين طابعه التمثيلي. إن فريقنا العامل في المستقبل ينبغي له أن يبقي ذلك التوازن في الحسبان. فكل جانب من الجانبين له أهميته. إن الطابع التمثيلي يتعلق بصفة خاصة بحقيقة أن أعضاء مجلس الأمن يضطلعون بمسؤوليتهم نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل، فضلا عن الزيادة في عضوية الأمم المتحدة. أما الفعالية فحاسمة نظرا للمسؤولية الأولى الواقعة على المجلس في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

لقد عرضت مقترحات عديدة في تقرير الأمين العام (A/48/264 و Add.1-4)، تتضمن تعليقات من الدول الأعضاء وذلك فضلا عن التعليقات التي أبديت أثناء المناقشة العامة في الجمعية العامة وأثناء المداولات الجارية بشأن البند الحالي من جدول الأعمال. إن هولندا لا تعتنق اقتراحا بعينه، ولكننا سعيا الى تحقيق حل عادل، اقترحنا التفكير في امكان إنشاء عضوية شبه دائمة في المجلس لفئة مناسبة من الدول، عضوية تمتد لفترة تتجاوز مدة السنتين الحالية.

إن المعايير المتعلقة بالأهلية لهذا النوع من العضوية، ينبغي أن تتضمن، الى جانب المعايير المذكورة أصلا في الميثاق، الوزن السياسي للبلد المعني والدرجة التي يمكن لعضويته أن تسهم بها في تحقيق توزيع جغرافي أكثر عدالة في عضوية المجلس.

إننا نتطلع الى تبادل آراء بشأن هذه المسألة والمسائل ذات الصلة في الفريق العامل، وبوسع الجمعية أن تعتمد على تعاون وفد بلادي في وضع حل منصف وعادل، وفي الوقت نفسه، لا يضعف قدرة المجلس على الاضطلاع بمهامه الهامة.

ومن الواضح أنه أيا كانت الاقتراحات التي يطرحها الفريق العامل، وبصرف النظر عما اذا كانت تتضمن تعديلا للميثاق أم لا، فإنها لا يمكن أن تكون صالحة للتطبيق إلا اذا أيدها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة، بما فيهم الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن. ومع هذا، يأمل وفد بلادي أن تحظى نتيجة هذه المساعي بتأييد جميع أعضاء الأمم المتحدة، لأنهم جميعا، وفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، عهدوا:

"الى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي".

ووافقوا

"على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات".

السيد أروسمينا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إنني أتكلم نيابة عن بلدي وأيضا نيابة عن سائر بلدان

أمريكا الويطى غواتيمالا، والسلفادور، وهندوراس، ونيكاراغوا، وكوستاريكا.

إن اصدار القرار ٦٢/٤٧ الذي يطالبنا بالتعليق على التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية أمر رحبت به بلدان أمريكا الوسطى. ورغبة المجتمع الدولي الاجماعية في استعراض الجهاز الذي يتناول، في إطار النظام التعددي، أكثر المسائل التي تواجه تلك المنظومة حسما، تدل على أن الدول مقتنعة بأن الأمم المتحدة ستحتل في المستقبل وضعا في العالم يلقي عليها مسؤولية هائلة.

إن الدول التي تقع في المنطقة الجغرافية التي أمثلها أعربت بالفعل عن رأيها في الردود التي بعثت بها حكماتها اجابة لطلب الأمين العام في هذا الشأن. مع هذا، وفي عملية التوضيح، التي تمثل هذه المناقشة بدايتها، نود أن نسهم بشرح النقاط التي تتفق بشأنها تلك الحكومات. إن أمريكا الوسطى مقتنعة بأن أي استعراض لدور مجلس الأمن في الأمم المتحدة يجب أن يتناول بالضرورة المفاهيم الآتية:

أولا، هناك الصفة التمثيلية. لقد كان مؤتمر سان فرانسيسكو معلما في تاريخ العالم. وكان إدراج المادتين ٢٣ و ٢٤ في الميثاق واحدا من أهم حالات التسليم بالواقع وتغليبه على اعتبارات سيادة الدول. والحربان العالميتان اللتان اندلعتا خلال جيل واحد جعلتا من الضروري، من أجل بقاء الانسانية ذاته، تنظيم استخدام القوة. لكن اذا ما كان لقرارات البعض أن تلزم آخرين، فمن الضروري إذن أن تلقى تلك القرارات تأييد أولئك الملزمين باتباعها. ومن ثم، يجب أن يكون لمجلس الأمن تشكيل أكثر تمثيلا اذا ما أريد لقراراته أن تحظى بتأييد الشعوب والحكومات. إن طرق العمل، واجراءات صنع القرار، ووسائل المعلومات المتعلقة بتلك القرارات يجب أن تدرس دراسة شاملة من وجهة نظر أن الهيئة مجلس وليس جماعة سرية. وبينما نفهم أن المجلس يجب أن يكون له حجم وبنية يسمحان له بالعمل بكفاءة، ينبغي أيضا فهم أن المجلس جهاز وليس هيئة أركان عسكرية موحدة. ولهذه الأسباب، فإن حجم المجلس وتشكيله وسلطة أعضائه ينبغي أن تستجيب لمفاهيم الصراحة والاستحداث بدلا من السرية والجمود.

ثانيا، هناك حق النقض. إن موضوع العضوية الدائمة في المجلس وسلطات أولئك الأعضاء يعود الى زمن ولى. وأمريكا الوسطى تعتبر من الحكمة إعادة دراسة هذين الجانبين اذا ما كان للمجلس ولبنيته أن يتجها نحو المستقبل. وبالتالي أصبح اجراء دراسة واسعة النطاق لهذه النقاط مطلوبا. وستتحدد تلك الدراسة بعلاقات القوى الراهنة في العالم، والطبيعة الجديدة للتهديدات التي يتعرض لها السلم العالمي، والاسهام الذي يمكن لجميع الدول - وليس لمجموعة صغيرة من الدول - أن تقدمه الى ذلك الجهاز. إن الرأي السديد والقدرة على المشاركة في عمليات حفظ السلام ليسا جواهر ثمينة تزين فقط أصابع أولئك الذين ينظرون في حنين الى الماضي.

ثالثا، هناك ترشيد جدول أعمال المجلس والرقابة القضائية على قراراته. إن المجلس في الوقت الحالي غارق في المشاكل. ومع هذا، فإن العبء الملقى على كاهل المجلس ليس فقط نتيجة الحالة العالمية الراهنة؛ وإنما أيضا نتيجة أساليب عمله، التي هي في وقت واحد عتيقة ومعيبة ومستهلكة للوقت والطاقة. ويجب علينا، عند نظرنا في هذا البند، أن ندرس مبتكرات تتيح لنا أن نستخدم بشكل أكثر فعالية الأجهزة الاقليمية - حيثما توجد - ومحكمة العدل الدولية، وهي من أقل أجهزة المنظومة استخداما، وذلك لرفع العبء عن جدول أعمال الجهاز المكلف أساسا بصيانة السلم والأمن. ومن الضروري أيضا للمجلس، على الأقل فيما يتعلق بالمسائل القانونية، أن يلجأ الى تلك الهيئة القضائية المنشأة بموجب الميثاق.

رابعا، هناك الشفافية. إذا ما كان لقرارات المجلس أن تكون ملزمة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي أن تكون نتاج مداولات جميع أولئك الأعضاء. وكما يقول المثل: لا يكفي أن تكون حسنا بل يجب عليك أن تبدو حسنا أيضا. إن الوصول الى المجلس لعرض وجهة نظر، وفهم الأسباب وراء قرار ما، وبشكل خاص الاحاطة علما بما يتقرر، مكونات أساسية لتحقيق قبول قرارات المجلس وأعماله. إن الترتيبات الراهنة، القائمة أساسا على مشاورات مغلقة بين الأعضاء الدائمين لم تعد مقبولة لمعظم البلدان. والحصول على المعلومات بشأن ما يجري في المجلس حق للدول وليس فضلا يلتمسه شخص من صديقه. وهذه واحدة من أشد النقاط حساسية التي سيكون علينا أن ندرسها اذا ما كان للمقررات التي يتوصل اليها أن تسهم في حل المشاكل بدلا من تفاقمها.

في العام المقبل، سنرى دون شك دراسة أوسع نطاقا لهذه الأمور وغيرها. وفي المناقشات سنقدم مقترحات مفصلة تمثل وجهات نظر ورغبات شعوبنا وحكوماتنا. ونأمل مخلصين أن يسود في تلك المناقشات

أسلوب يتسم بتفتح الذهن في جميع الأوقات بدلا من اللجوء الى التبريرات.

في هذا الشهر تمر ذكرى كئيبة. فمنذ ثلاثين عاما اغتيل بطل اسطوري للتقدم، سليل أسرة خصها التاريخ بأكثر مما تستحق من المعاناة. قال عنه يوما واحد من أشقائه روبرت كندي، أنه في أي وقت اقترح حل جديد لمشكلة، كان يرد دائما بالقول: لا تسأل لماذا ولكن لماذا لا. وهذا سيكون المبدأ الذي نهتدي به في الفريق العامل الذي يدرس مشكلة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن.

السيد موسوكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكر وفد بلادي الصادق للأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره الجلي المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. واسمحوا لي أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأشكر الدول التي استجابت لطلب الأمين العام بتقديم تعليقاتها. لقد أزاحت الردود الواردة من الدول الأعضاء جانبا من العبء الملقى على عاتقنا بتحديدها معالم هذه المناقشة.

ويتضح من الردود الواردة في الوثيقة A/48/264، ومن البيانات التي استمعنا اليها حتى الآن في المناقشة العامة، أن الجميع متفقون على أن هناك حاجة الى اجراء تغير - لا مظهري وانما جوهري - في عضوية مجلس الأمن وهيكله، تغيير يعبر عن زيادة العضوية في الجمعية العامة والتغييرات الحاصلة في الهياكل السياسية والاقتصادية والعسكرية التي بنيت على أساسها أصلا العضوية الدائمة وحق النقض في مجلس الأمن.

وفي معالجتنا لمسألة اعادة هيكلة مجلس الأمن، يعتقد وفد بلادي أنه ينبغي لنا أن نسترشد بالمعايير التالية: أولا، أحكام الفقرة ١ من المادة ٢٣ من الميثاق التي تولي الأهمية الوافية لـ "مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين وفي مقاصد الهيئة الأخرى"؛ ثانيا، حقيقة أن الدول الأعضاء عهدت الى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين؛ ثالثا، مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء؛ رابعا، الحاجة الى زيادة الكفاءة والشفافية والقابلية للمحاسبة.

إن وفد بلادي يعلق أهمية كبرى على هذه المفاهيم الأربعة كأساس لاعادة تشكيل المجلس والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة تشكيلا ديمقراطيا.

إن افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مناطق ممثلة تمثيلا ضعيفا في التكوين الحالي للمجلس، وثمة حاجة الى تصحيح هذا الخلل بتطبيق مفهوم التمثيل الجغرافي العادل. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن افريقيا لاتزال أقل المناطق تمثيلا بعد أن وصلت العضوية في المنظمة الى ١٨٤ دولة عضوا.

إن منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز كلتاهما تؤيدان اعادة هيكلة مجلس الأمن. وتكمن وراء الرغبة في تغيير تكوين مجلس الأمن والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة الحاجة الى غرس بذور الديمقراطية في اسلوب الحكم الدولي ورعايتها.

وبالتالي، فإن وفد بلادي يؤيد بالكامل انشاء فريق عامل مفتوح العضوية للنظر في جميع جوانب مسألة الزيادة في عضوية مجلس الأمن والمسائل الأخرى المتصلة بعمل مجلس الأمن.

وختاما، فإن وفد بلادي، شأنه شأن الوفود الكثيرة الأخرى التي سبقتنا في أخذ الكلمة، يعلق أهمية قصوى على مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. ويشيد وفد بلادي اشادة بالغة بالرئيس للجهود الدؤوبة التي بذلها لكي يقدم في جلسة عامة مشروع القرار A/48/L.28 بشأن مسألة يتعشم أن تمهد الطريق لاجراء دراسة شاملة لتكوين مجلس الأمن وتشغيله في المستقبل، وهو مشروع قرار تعتقد زامبيا أنه سيقودنا الى مناقشات ايجابية والى نتائج ايجابية. وأود أن اضم صوت وفد بلادي الى أصوات الوفود التي أيدت بالكامل مشروع القرار هذا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/48/L.28 سيتم في موعد لاحق يعلن عنه في اليومية حالما يتم استعراض آثاره على الميزانية البرنامجية.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.